

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٧٩٥٥

الثلاثاء، ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد روسيلي	(أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد عاليمو
	أوكرانيا	السيد فيتريكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد إنتشوستي جوردان
	السنغال	السيد بارو
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد ييشو

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1715199 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن

٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)

٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/445).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام

الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،

أدعو السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول

أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/445،

التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن

٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)

و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): لا يزال النزاع

المزيم في سورية يمزق الأسر ويسبب معاناة وحشية للأبرياء، ويجعلهم يستصرخون طلبا للحماية والعدالة. وأسلم بلا تردد بوجود تقارير عن حدوث انخفاض كبير في العنف في بعض

مناطق البلد. بيد أن هذه الخطوات إلى الأمام لا يزال يقابلها واقع نزاع لا يبرح يعصف بالسكان المدنيين.

وفي ١٦ أيار/مايو، أصيب ٣٠ طفلا وامرأة بجروح خطيرة بينما كانوا يصطفون من أجل الحصول على المياه، في هجوم بشع شنه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على الأحياء المحاصرة في دير الزور. وبالإضافة إلى ذلك، سقط أكثر من ١٠٠ مدني، الكثير منهم من النساء والأطفال، ضحايا في الأسابيع الأخيرة نتيجة لتصاعد الهجمات الجوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية، ولا سيما في محافظتي الرقة ودير الزور الواقعتين في الجزء الشمال الشرقي من البلد. وهناك ملايين آخرون على خط النار، يواجهون فقرا طاحنا وخطرا ماديا يبعث على القلق. وقُتل عشرات الآلاف من الأطفال، ولا تزال التوقعات قائمة بالنسبة لأولئك الذين كتبت لهم النجاة حتى اليوم. واحتجز الأطفال قسرا وتعرضوا للتعذيب والعنف الجنسي والتجنيد قسرا، وفي بعض الحالات تم إعدامهم. ويعيش قرابة ٧ ملايين طفل في سورية في برائن الفقر. ولا يزال حوالي ١,٧٥ مليون طفل خارج المدارس، وثمة ١,٣٥ مليون آخري عرضة لخطر الانقطاع عن الدراسة. وتعرض ما يقرب من ٧٤٠٠ مدرسة - واحدة من كل ثلاثة مدارس في أنحاء البلد - إلى الضرر أو التدمير، أو يتعذر الوصول إليها. علاوة على ذلك، حتى لو كانت المدارس سليمة، فإن العديد منها لن يتمكن من فتح أبوابه، حيث أن ما يقرب من ربع المعلمين في البلد لم يعودوا في وظائفهم.

وفي خارج سورية، يترك مئات الآلاف من الأطفال السوريين بمفردهم لمواجهة مستقبل مجهول وصادم. لقد أصبحوا عديمي الجنسية وتخلي عنهم العالم لولا سخاء البلدان المجاورة لبنان والأردن والعراق وتركيا، فضلا عن مصر. كيف نفترض أن يقوم هؤلاء الأطفال بدور البالغين؟ وما هو المستقبل الذي

بينما يندلع العنف في أماكن أخرى من البلد، وبينما لا تزال الأطراف تستخدم أساليب التجويع والخوف والحرمان من الغذاء والماء والإمدادات الطبية وغيرها من أشكال المعونة كأساليب حرب.

وكما يعلم هذا المجلس، أدت القيود المفروضة على الوصول وزيادة الهجمات في الأشهر الأخيرة، إلى عدد من الاتفاقات المعروفة باسم اتفاقات "الإجلاء" في مجتمعات النل ودارياً والأعظمية وخان الشيخ ووادي بردى، والأحياء الشرقية من مدينة حلب ومضايا والزبداني والفوعة وكفريا. وفي الأسابيع القليلة الماضية، نُقل آلاف آخرون من حين من الأحياء المحاصرة في دمشق وهما برزة والقابون، وحي الوعر المحاصر في مدينة حمص إلى مدينة إدلب، وجرابلس في ريف حلب.

وقد جاءت عمليات الإجلاء بعد سنوات من الضربات الجوية والقصف والقنص بشكل مكثف. وهذه الأساليب واضحة جدا - تجعل الحياة لا تطاق وتجعل الموت محتملاً؛ وتدفع بالناس إلى الاختيار بين المجاعة والموت أو الفرار على متن حافلات خضراء إلى مواقع تتسم بنفس القدر من عدم الأمان. ويتعين أن تكون هناك مساءلة عن تلك الأعمال. تمثل أساليب التجويع والاستسلام شكل وحشي من أشكال القسوة المفروضة على السكان المدنيين. وقد شهدنا ذلك يحدث مرات عديدة بالفعل - كما قلت، في حمص، المعضمية، الوعر، وأماكن أخرى. وفي الواقع، تخلو منطقتي دارياً والزبداني من سكانها المدنيين بالفعل. وقد يكون هذا مصير مئات الآلاف من الناس الذي لا يزالون عالقين في الأماكن المحاصرة في جميع أنحاء البلد.

بيد أن عمليات الإجلاء لا تمثل إلا بداية مجموعة جديدة من التحديات لكل من الذين أجبروا على مغادرة ديارهم والمجتمعات المضيفة. إن المرشدين الذين يسافرون أساساً إلى

ينتظر هؤلاء الأطفال، نظراً لأنهم في الغالب سينشأون ليكونوا أميين ويتامى وجوعى ويعانون من الصدمات والتشويه؟ أي مستقبل ينتظر بلداً عندما يكون جيله القادم جيلاً ضائعاً؟ وبالنسبة لأولئك الأطفال الذين يعيشون المعاناة، ما هو على المحك ليس السياسة؛ بل حياتهم ومستقبلهم. إنها أصواتهم البريئة ومعاناتهم التي تحتاج إلى الدفاع عنها.

لقد أسفرت اجتماعات أستانا عن خطوة واعدة. وأسفرت عن مذكرة بين الضامنين الثلاثة - إيران وروسيا وتركيا - بشأن إنشاء أربعة مناطق تهدئة. وتنص المذكرة، بعبارة قاطعة، على أنه يجب الحد بشكل كبير من القتال ويجب تمكين وصول المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى تلك المناطق الأربع. وتشمل هذه المناطق أساساً جميع المواقع المحاصرة باستثناء تلك الموجودة في دمشق ودير الزور. أما بعد، لقد فشلت في الماضي اتفاقات كثيرة كان يمكن أن تنقذ الأرواح وتقلل من المعاناة.

لذلك، أود أن أكون واضحاً. إن الاتفاق ببساطة يجب أن ينجح. فنحن مدينون بذلك لـ ٢,٦ مليون شخص، نقدر بأنهم يعيشون في مناطق التهدئة الأربع. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للجلوس مع جميع الأطراف المعنية لجعله اتفاقاً قابلاً للتطبيق - اتفاقاً من شأنه أن يحدث تغييراً ملموساً بالنسبة للمدنيين على أرض الواقع، اتفاقاً يبسر إيصال المساعدات المنقذة للحياة استناداً إلى تقييم الأمم المتحدة للاحتياجات بدون تدخل مستمر، وتخفيض أعداد المستفيدين، وإزالة المواد الطبية والمواد الأساسية الأخرى من القوافل نكائية، والقيود البيروقراطية والحوجز الإجرائية والمادية.

كما يجب ألا تغيب عن بالنا حقيقة أن الملايين من الناس في جميع أنحاء سورية، وفي مواقع داخل وخارج مناطق التهدئة الأربع، ما زالوا يعانون لأنهم يفتقرون إلى أبسط العناصر اللازمة للحفاظ على حياتهم. وعلينا ألا نقف صامتين

طريقة ممكنة. ونحن بحاجة إلى أن تخفف القيود المفروضة على من يعملون في المنطقة. ونحن بحاجة إلى أن نرى زيادة في وصول المساعدات الإنسانية إلى المنطقة عبر الحدود وعبر خطوط التماس، بما في ذلك إمكانية الوصول البري من حلب. وأدعو جميع الجهات التي لها نفوذ على الأطراف المعنية إلى العمل الآن. فالزيد من التأخير أو القيود لن يؤدي إلا إلى استمرار المعاناة وموت المدنيين.

وبالنسبة للقوافل المشتركة بين الوكالات عبر خطوط التماس، فإن التأخيرات الإدارية من جانب الحكومة السورية في الموافقة على رسائل التيسير وخطط القوافل لا تزال تعوق جهودنا. في كل شهر، يتم تجهيز وتوقيع الآلاف من رسائل التيسير للقوافل المتجهة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. مع ذلك، وفي مناطق خطوط التماس، فإننا لم نتمكن من تأمين سوى رسائل تيسير لسبع قوافل. بموجب خطة الوصول لشهري نيسان/أبريل - أيار/مايو، التي أتاحت لنا الوصول إلى ٢٦٦٧٥٠ محتاجا. وذلك من عدد إجمالي قدره مليون شخص طلبنا الوصول إليهم. بموجب الخطة التي مدتها شهرين. ونتيجة لذلك، انخفضت أنشطتنا أساسا إلى قافلة واحدة أسبوعيا عبر خطوط التماس للوصول إلى أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها، مع الوصول برا إلى موقع واحد محاصر - وهو دوما في الغوطة الشرقية - خلال فترة نيسان/أبريل - أيار/مايو.

وبالمقارنة مع عام ٢٠١٦، حينما نشرنا ٥٠ قافلة عبر خطوط التماس خلال أيار/مايو، فإن الرقم الذي لدينا اليوم هو ١٨ قافلة عابرة لخطوط التماس في عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، بعثت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري أيضا ثلاث قوافل عبر خطوط التماس بدون الأمم المتحدة، وقد وصلت القوافل إلى ١٣٦٥٠٠ شخص في مناطق يصعب الوصول إليها خلال تلك الفترة. وعلاوة على ذلك، فإن إزالة الأدوية المنقذة للحياة واللوازم الطبية

إدلب وشمال ريف حلب، يجدون أنفسهم الآن في بيئة محفوفة بالمخاطر بشكل متزايد. وتقترب قدرات هذه المناطق على استيعاب مزيد من المشردين إلى حدها الأقصى. وفي إدلب وحدها، يوجد أكثر من ٩٠٠٠٠٠٠ مشرد، مما يضع ضغطا كبيرا على المجتمعات المحلية والموارد. ولئن كانت الحالة قد هدأت منذ توقيع مذكرة التهدئة فإن أي زيادة في القتال - هجمات من جانب حكومة سورية، أو اقتتال فيما بين لجماعات داخل إدلب، مثلا - ستكون كارثية بالفعل لتلك المجتمعات المجاهدة.

في الواقع، في العديد من أرجاء البلد، يتقلص حيز الحماية والظروف الإنسانية تزداد سوءا ومستوى اليأس آخذ في الارتفاع. ولا يعزى ذلك إلى انعدام أو ضعف الهياكل الأساسية، بل بسبب القيود الصارمة على نحو متزايد التي تفرضها السلطات المحلية والجماعات المسلحة من غير الدول، وكذلك المنظمات الإرهابية، إلى جانب الإجراءات التي تتخذها بعض البلدان المجاورة. وأدعو أعضاء المجلس إلى استخدام نفوذهم لجعل تلك الجهات الفاعلة تحترم المبادئ الإنسانية وتسمح بإيصال المعونة بدون قيود. كما نشعر بقلق بالغ إزاء القيود العابرة للحدود والعوائق التنظيمية المفروضة على مجتمع المنظمات غير الحكومية العاملة في شمال سورية، ونشعر بالانزعاج إزاء تزايد التقارير التي تشير إلى أن المشردين داخلها الفارين من محافظة الرقة يحتجزون لفترات طويلة في معسكرات الفرز وتفرض قيود على تنقلهم من جانب الإدارة الذاتية الديمقراطية المعلنة ذاتيا في شمال شرق سورية.

ونحن بحاجة إلى أن نرى تغييرا رئيسيا في إمكانية الوصول إلى شمال شرق سورية حيث الحالة متردية بشكل متزايد. وبدلا من القيود، نحتاج إلى فتح الحيز بغية القيام بالاستجابة. ومع تشرد نحو ١٠٠٠٠٠٠ شخص بسبب القتال حول الرقة منذ نيسان/أبريل، فإن إمكانية الوصول مطلوبة الآن بكل

الصحيح - خارج أي حسابات عسكرية أو سياسية - وأن تستعاد وتكون محايدة تماما. إن إيصال المعونة ليس رجاء بل هو مطالبة. فذلك ما يقتضيه القانون، وإن منعها ورفضها وإحباطها خط أحمر يجب عدم تجاوزه. إن منع وتأخير وصول المساعدة يتعارض مع قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي الإنساني. ويجب وضع حد لذلك. إنني أحث المجلس على العمل لضمان تنفيذ قراراته. وأي مراوغة ستؤدي إلى المزيد من الوفيات والمزيد من المعاناة للمدنيين. ولا يمكن اعتبار الإغاثة الإنسانية عاملا اختياريا يتم توفيره أحيانا. فيجب أن تصل إلى حيث الحاجة إليها، وعند الحاجة إليها، لا حيث يسمح لها وعندما تكون مناسبة.

وكما قلت في مرات عديدة من قبل، فإننا نظل ملتزمين ومستعدين لتقديم المعونة من خلال جميع الطرائق الممكنة لمن هم في حاجة ماسة إليها، أيا كانوا وأيضا كانوا. بيد أن الخلاصة هي أنه لا يمكن قياس المدى الحقيقي لإحراز تقدم في إيصال المساعدات بشكل مخصص للمجتمعات المحاصرة مرة أو مرتين أو بأي وتيرة أخرى. وخلاصة القول هي أننا ظللنا نضيق الكثير من وقتنا نستجدي تماما رسائل تيسير؛ والكثير من الوقت في المحاجة على حواجز الطرق وفي التضرع لكي يسمح للشاحنات بالمرور من غير التعرض لنيران القناصة أو تعرض المواد الطبية للإزالة.

إنني لم آت هنا اليوم لأتمس إحسانا. فالدعوة إلى السماح للجهات الإنسانية الفاعلة باستمرار الوصول إلى جميع الأشخاص المحتاجين في سائر أنحاء سورية ليست منة. والدعوة إلى إيقاف إزالة المواد الطبية من القوافل ليست منة. ودعوة جميع أطراف النزاع إلى حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية ليست منة. والسعي إلى منع الأطفال من أن يذنبوا تحت أكوام من الأنقاض في طوابقهم السفلية ومدارسهم ليس منة. وتوفير الأدوية للمرضى والغذاء للجياع ليس منة. فهذه

مثل اللوازم الجراحية، ومجموعات لوازم التوليد، ومجموعات اللوازم لحالات الطوارئ استمرت بلا هوادة، مع رفض أو إنزال حوالي ١٠٠ ٠٠٠ من اللوازم الطبية من القوافل منذ بداية ٢٠١٧.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما يعلم الجميع هنا - وكما أبرز الأمين العام في المناقشة المفتوحة التي عقدت في الأسبوع الماضي بشأن حماية المدنيين (انظر S/PV.7951) - فإن شن الهجمات على المستشفيات والمرافق الصحية الأخرى أصبح أمرا شائعا في سورية. فقد ظلت تقع حوالي ٢٠ منها كل شهر فيما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل من هذا العام، أي ما متوسطه هجوم واحد كل ٣٦ ساعة الأمر، الذي حول المستشفيات السورية إلى شراك موت. إن هذه الهجمات والقيود ليست فقط انتهاكات للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، بل إنها أعمال متعمدة وجبانة تستهدف المرضى والجرحى والعجزة والأجنة والنساء الحوامل والمسنين والأطفال الصغار - ممن هم أقل الناس قدرة على حماية أنفسهم وأشدّهم احتياجا إلى الرعاية والمساعدة.

إن منع وتأخير الوصول، ولا سيما للأشخاص في المناطق المحاصرة، حسابات سياسية وأساليب عسكرية. هذا ما يتضح من الأمر في سورية. فقد نتكلم عن عناصر عملية للتأخير ومنع الوصول - رسائل تيسير وعمليات تفتيش ونقاط تفتيش - غير أن هذه ببساطة تجسيد لعقلية ونهج الحكومة السورية التي تستخدم معاناة المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب. لقد رأينا أنه عندما توجد الإرادة السياسية، فإن الواجب الإنساني بتحقيق إنجاز مبني على تقييم الحاجة، يصبح أمرا ممكنا. فرسائل التيسير تُوقع والمفتشون لا يزيلون المواد الطبية ونقاط التفتيش تسمح بالمرور الآمن.

ولذلك، فإنني أدعو المجلس إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة أن تكون إمدادات المعونة الإنسانية في وضعها

يومي. ويتم استهدافهم بقسوة في المدارس والمستشفيات حيث يلتمسون المأوى، وربما القليل من الحياة الطبيعية في حياتهم المحطمة فيما عدا ذلك. وهناك جيل كامل من الأطفال السوريين الذين سرقوا طفولتهم منهم. إننا نشي على جهود اليونيسيف وشركائها في الاستجابة لاحتياجاتهم، ونؤكد على أهمية مساعدتهم على الحصول على حقهم في التعليم والدعم النفسي الذي يحتاجون إليه.

ويبقى مجمل مستوى انعدام الأمن داخل سورية عصي على الاستيعاب لنا نحن في الخارج. فالشعب السوري ما زال يواجه الخطر وتهديد الموت كل يوم. ولا بد الآن من سلوك كل سبيل بقوة لإنهاء العنف، ولذا فإننا نرحب بانخفاض العنف، ولا سيما في مناطق التهدة الأربع، نتيجة للاجتماعات الأخيرة في أستانا. ومع ذلك فإننا نشعر بالقلق إزاء الهجمات العسكرية التي تشن خارج تلك المناطق، ولا سيما من قبل النظام السوري. ومن الضروري كفالة أن لا تؤدي التهدة في مجموعة من المناطق إلى تصاعد العنف أو الحصار في المناطق أخرى.

فمن بين المصادر الرئيسية للمعاناة في المناطق المحاصرة عدم الحصول حتى على أبسط الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء. وقد كان وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يحاصرها النظام السوري في نيسان/أبريل وأيار/مايو مؤسفاً، كما سمعنا للتو، حيث لم تتمكن سوى قافلة واحدة من المرور، إلى دوما، على الرغم من انخفاض العنف. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تغيير في عملية الحصول على التصريح اللازم بمرورها وهو أمر قد طال انتظاره. ولذلك فإننا نجدد النداء الذي أطلقناه في عدة مناسبات إلى دمشق بتوفير وصول آمن ومن دون عوائق وبشكل مستمر للمساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين. كما نحث السلطات السورية على السماح

هي المبادئ الأساسية المشتركة، صخر أديم إنسانيتنا المشتركة، وأسس القانون الدولي الإنساني، ويجب أن تمثل دعوة ثابتة للأخلاق الأساسية لجميع الناس. وأدعو جميع الجهات التي لها نفوذ على الأطراف إلى تعزيز تلك الرسالة واتخاذ إجراءات.

وفي الختام، أود توجيه تمنياتي للجميع مراعاة لشهر رمضان المبارك. وبالنسبة للمسلمين في سورية وفي المنطقة وفي جميع أنحاء العالم، هو وقت للعطاء والتأمل وللتكافل وهو وقت للسلام والتسامح. فلنأمل جميعاً بإخلاص في وضع حد للعنف لهذه الفترة وما بعدها. ولنعمل جميعاً بإخلاص لتحقيق أهداف مذكرة أستانا، حتى يمكننا وضع حد نهائي للهجمات والإملاءات البيروقراطية، وحتى تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني من الوصول على نحو مستدام إلى مئات الآلاف من المدنيين المحاصرين خلف الخطوط الأمامية الحالية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام أوبراين على إعطائنا صورة شديدة الوضوح والقائمة عن الحالة في الميدان، وعلى وضوحه فيما يتعلق بالمطالب التي يقدمها بصورة مشروعة جداً، بوصفه جهة فاعلة في مجال العمل الإنساني.

كما أود أن أشيد بالأمم المتحدة، وفريق السيد أوبراين من الموظفين والشركاء الذين يقومون بعمل رائع جداً في الميدان في ظل ظروف صعبة للغاية. كما أشكره بشكل خاص على طرح حالة الـ 6 ملايين طفل المحتاجين في سورية. فالأطفال يقتلون ويشوهون في هجمات عشوائية على أساس

بشأن حماية المدنيين (انظر S/PV.7951) وقد تكلم الكثيرون منا عن الحالة في سورية، حيث، كما قال الأمين العام، لا يوجد في التاريخ الحديث وضع يمكن مقارنته بحالة الحماية الراهنة. إننا نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء التشريد القسري للمدنيين إلى مناطق تعاني نقصاً شديداً في توفير الحماية لهم. ويجب أن يكون أي إجلاء للمدنيين آمناً وطوعياً وإلى المكان الذي يختارونه.

ونذكر جميع الأطراف المعنية بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني.

لم يعد يُنظر إلى الضحايا المدنيين كنتيجة لهذا النزاع، حيث يُستهدف المدنيون والبنية التحتية المدنية مثل المرافق الطبية كأهداف لتحقيق مكاسب عسكرية، ولا سيما من جانب النظام. وعلى الرغم من القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، وقع أكثر من ٤٠٠ هجوم على المرافق الطبية منذ بداية النزاع، حيث أفادت تقارير بمهاجمة ٣٠ مستشفى في شهر نيسان/أبريل وحده. ويقوض ذلك بشكل أساسي القانون الدولي الإنساني. ومن واجب المجلس الآن أن يكتف جهوده لوقف هذا الاتجاه والاستفادة من توافق الآراء الذي ظهر خلال المناقشة الهامة المعقودة يوم الخميس حول ضرورة حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

**السيد أبو العطا (مصر):** بداية، أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد ستيف أوبراين على إحاطته الوافية للمجلس، وتركيزه اليوم بصفة خاصة على الأطفال. إن الملايين من أبناءنا السوريين ما زالوا يعانون، سواء تحت وطأة الحرب الدائرة داخل سورية، أو بسبب اضطرابهم وأسرههم إلى مغادرة منازلهم والعيش في مخيمات اللاجئين. بل إن من بين هؤلاء الأطفال الذين ولدوا خلال السنوات الماضية من لم يعرف سكتنا سوى تلك المخيمات.

للكالات الإنسانية باستخدام الطريق بين حلب والقامشلي، التي فتحت للحركة التجارية.

وتبين قافلة دوما أنه يمكن تحقيق إمكانية الوصول بمشاركة روسيا النشطة. إن رسالتي الرئيسية اليوم هي أن أحث الفريق العامل للجهات الضامنة لأستانا على تحديد أولويات تنفيذ الأحكام الإنسانية الواردة في مذكرتها. وندعوها إلى بدء حوار مع الأمم المتحدة وشركائها في أقرب وقت ممكن للاتفاق بشأن تبسيط إجراءات الوصول إلى مناطق التهدة الأربع. وكما سمعنا اليوم، فإن الأمم المتحدة مستعدة للمشاركة وتملك القدرة على التنفيذ. وإذا ما منحت الوكالات الإنسانية الوصول من دون عائق إلى تلك المناطق فيمكنها أن تصل إلى جميع المدن التي يحاصرها النظام باستثناء واحدة، الأمر الذي من شأنه أن يشكل إنجازاً كبيراً. وقد واصلت السويد بوصفها مشاركة في القيام بالصياغة، الانخراط مع جميع أصحاب المصلحة والشركاء من أجل اغتنام هذه الفرصة. فالتوقعات بوفاء الضامين بالتزاماتهم عالية.

كما يساورنا القلق إزاء زيادة الجماعات المعارضة المسلحة المدرجة في قوائم التنظيمات الإرهابية والإدارات الكردية المحلية القيود على الوصول إلى إدلب وإلى أماكن أخرى. ونحث الجهات التي لها نفوذ عليها استخدامها لوقف هذا الاتجاه. كما أشدد على أن زيادة المساعدات الإنسانية، بما في ذلك في مناطق التهدة، أمر حاسم لاستدامة عملية أستانا وتحسين الظروف لتحقيق نتائج في جنيف. ولا يزال السبيل الوحيد لإنهاء هذه الأزمة الإنسانية، بطبيعة الحال، هو حل سياسي، ونحث الجميع على تكثيف جهودهم لدعم الجولة المقبلة من المحادثات في عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة.

لقد اجتمعنا في يوم الخميس من الأسبوع الماضي، سيدي الرئيس، في هذه القاعة تحت رئاستكم لإجراء مناقشة مفتوحة

الوجود لم ينعكس حتى الآن في رؤية موحدة لكيفية التعاطي مع هذا التهديد أو وقف قنوات تمويل ودعم التنظيمات الإرهابية، وهو أمر يتعين مراجعته.

إنه لمن السهل علينا أن نظل غارقين في تفاصيل المسائل الإنسانية وإدانة سقوط المدنيين واستهداف المشافي أو المدارس أو المطالبة بتسهيل نفاذ المساعدات، إلا أن التجربة أثبتت أن الاكتفاء بذلك لن يضع حدا للمأساة في سورية وأن السبيل الوحيد لإنهاء المعاناة الإنسانية للسوريين هو التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، وفقا لبيان جنيف والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبما يحافظ على وحدة سورية وسيادتها على أراضيها.

من ثم، فإنني أدعو جميع أعضاء المجلس كما أكرر دعوتي لقطبي الرئاسة المشتركة للفريق الدولي لدعم سورية إلى البدء في حوار صريح حول العملية السياسية في سورية وكيفية ربط المبادرات المختلفة لتحقيق مقاربة شاملة تجاه الأزمة، تسمح بتسويتها سياسيا، بما ينهي المأساة الإنسانية ويحقق طموح الشعب السوري في الديمقراطية والحرية في بلد موحد ذي سيادة ويقضي على الإرهاب والتطرف وقنوات تمويلهما ودعمهما.

**السيد بيشو (اليابان)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

خلال الـ ٣٠ يوما التي مرت على جلسة مجلس الأمن السابقة بشأن الحالة الإنسانية في سورية (انظر S/PV.7931)، سمعنا عن المصاعب والمآسي المستمرة، ولكننا تلقينا أيضا في الوقت نفسه بعض الأخبار الإيجابية، حتى وإن كانت الحالة العامة لا تزال، كما قلت، خطيرة. فعلى الجانب السياسي، عقد المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا الجولة السادسة من المحادثات في جنيف. وفي مجال وقف الأعمال القتالية، اتفق الضامنون الثلاثة لعملية أستانا على مذكرة تفاهم بشأن أربع مناطق لتخفيف التصعيد. وفيما يتعلق بإمكانية إيصال

ما زالت الأزمة الإنسانية تعصف بالشعب السوري وتعكس تقارير الأمين العام الدورية حجم تلك المعاناة التي لا نزال لا نرى أفقا واضحا لانتهاؤها. وأود هنا أن أتوجه بالتقدير لكل العاملين في المجال الإغاثي في سورية، كما أود بالتوازي أن أجدد دعوة مصر إلى جميع الأطراف السورية والدولية إلى تسهيل عمليات النفاذ الإنساني من خلال تيسير الإجراءات وتقديم كل الدعم إلى الأمم المتحدة وشركائها للوصول الآمن إلى المحتاجين، لا سيما في المناطق المحاصرة.

في نفس الإطار، فإننا ندعو الدول الضامنة لمذكرة التفاهم المعنية بمناطق الحد من التصعيد التي تم توقيعها في أستانا إلى بذل كل الجهود لتفعيل البنود الإنسانية الواردة في المذكرة. ومع ترحيبنا بانخفاض حدة المواجهات في المناطق التي شملتها المذكرة، فإننا نأمل أن ينعكس ذلك أيضا على مسألة النفاذ الإنساني، علما بأن ضمان النفاذ الإنساني الآمن والدائم إلى المناطق التي شملتها المذكرة سيمثل اختراقا إنسانيا حقيقيا على الأرض فيما يتعلق بمسألة المناطق المحاصرة.

مرت ست سنوات على الأزمة السورية وتحولت من أزمة داخلية إلى حرب بالوكالة وانتشرت الميليشيات والجماعات الإرهابية بصورة غير مسبقة، فأصبحت الأراضي السورية ملاذا لعشرات الآلاف من الإرهابيين الأجانب الذين سيمتد تهديدهم للمنطقة والعالم بأسره لسنوات مقبلة. ولعله من المهم هنا أن نؤكد مجددا أن خطر الإرهاب في سورية ليس وهما وليس أمرا مبالغا فيه، كما أن هذه الظاهرة ليست وليدة الظروف بل هي ظاهرة يتم دعمها وتمويلها بالسلاح والعتاد والتجنيد عن عمد، ومن قبل أطراف لها مصلحة مباشرة في نشر الفوضى والتطرف الذي يخدم الجماعات الموالية لها.

ورغم ازدياد وجود الأطراف الضالعة في عمليات عسكرية في سورية بصورة غير مسبقة، ورغم أن مكافحة الإرهاب هي أحد أهم أهداف تلك العمليات، إلا أن هذا

وتلك التي يصعب الوصول إليها حيث يوجد معظم الناس، كما أشار إلى ذلك السيد أوبراين اليوم.

وفي هذا الصدد فإننا نتوقع الكثير بسبب تركيز الجزء الأكبر من الأزمة الإنسانية في هذه المناطق. ويتعين على الضامنين توسيع نطاق المعلومات والتنسيق مع الجهات الفاعلة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة ومجلس الأمن حتى تكون هذه الجهود فعالة قدر المستطاع.

**السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):**  
أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية الهامة اليوم، وعلى كل الجهود التي بذلها في هذه المسألة الهامة. ونجتمع اليوم بعد مضي خمسة أشهر بالضبط على إعلان وقف إطلاق النار في سورية. لكن للأسف، كما قال ستيفن، فإنه ليس سوى وقف اسمي لإطلاق النار. فقد شهدت الأشهر الخمسة الماضية استمراراً للقتال والفظائع والدمار. وما برح المدنيون يتعرضون للقتل والتشوية والتجوع وفرض الحصار عليهم في جميع أنحاء البلد، بل يتعرض المدنيون في بلدات مثل خان شيخون إلى أسوأ ما يمكن أن تتعرض له البشرية على الإطلاق.

وقد رحبنا بحذر - مثل كثيرين آخرين في هذه القاعة - بوقف إطلاق النار واتفاقات أستانا بشأن وقف إطلاق النار ومناطق التهدئة. وبعد مضي ست سنوات من القتال، فنحن جميعاً على استعداد لدعم أي جهود حقيقية ترمي إلى وضع حد لإراقة الدماء الذي طال انتظاره. غير أن الحقيقة هي أن خطط أستانا لم تفعل ما يذكر لمساعدة الشعب السوري بقدر ما فعلت حتى الآن لمساعدة النظام وحلفائه. فلم تصمت البنادق إلا في المناطق التي تناسب كليهما، في حين أن رصاصها ما فتئ يصم الآذان في أماكن أخرى. وبالتالي، فإن من الصحيح أن معدلات العنف قد انخفضت في بعض المناطق بعد انتظار طويل، غير أن ذلك لم يحدث إلا حيثما كان ذلك ملائماً للنظام.

المساعدة الإنسانية، أوصلت قافلة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات، مواد غذائية وطبية إلى الغوطة الشرقية، وهو تطور طال انتظاره.

وبالإضافة إلى التطورات التي ذكرتها للتو، يتبادل الفريق الدولي لدعم سورية بانتظام المعلومات ويسعى إلى إيجاد حلول ممكنة على المدى القصير. واليابان، بصفتها عضواً في ذلك الفريق وبوصفها شريكة في صياغة الوثائق المتعلقة بالمسائل الإنسانية، تبذل جهوداً لإقناع الحكومة السورية بتقديم خطابات تيسير والسماح بوصول قوافل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات. وللأسف، لا يمكن لهذه الجهود الفردية أن تغلب على حقيقة أن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية ليست منهجية ولا متسقة.

وأشار السيد أوبراين قبل شهرين إلى أن الوصول الناجح كان دائماً نتيجة للمفاوضات الصبورة التي يجريها العاملون في المجال الإنساني واستخدام قناة واحدة أو اثنتين من القنوات المؤثرة. ونحن ندرك أن الهلال الأحمر العربي السوري يشكل إحدى تلك القنوات، وقد ضغط من أجل زيادة إمكانية الوصول. بيد أنه من الضروري أن يبذل مجلس الأمن نفسه، بالتعاون مع الفريق الدولي لدعم سورية، جهوداً جادة ومنسقة لتحويل تلك الأعمال المتفرقة إلى إجراءات فعالة حقا تؤدي إلى التنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بصورة كاملة وحسن نية. وستواصل اليابان البحث عن حلول للحالة الإنسانية الملحة، بالتعاون مع سائر الشركاء في صياغة الوثائق التي تتعلق بالمسائل الإنسانية. ونحن نطلب من جميع الأطراف الفاعلة، خصوصا في مجلس الأمن والتي لديها نفوذ سياسي، أن تحذو نفس الحذو.

ويحاول ضامنو عملية أستانا التخفيف من حدة القتال في مناطق تخفيف التصعيد الأربع، والتي تشمل المناطق المحاصرة

الأطفال يعانون من الجوع والمرض، في حين تستمر وفيات الجرحى من جراء الأُم. وليس لهذا صلة بالبيروقراطية أو إعداد الأوراق الرسمية، وإنما هي الإجراءات التي يتخذها نظام لا يأبه لمواطنيه ويختار أن يواصل تجويع بني جنسه السوريين إلى حد الاستسلام. وبوسع المرء أن يرى لماذا تنظر الأمم المتحدة إلى هذا الضرب من السلوك على أنه يشكل جرائم حرب.

وبالنظر إلى هذه الفظائع المستمرة، فإن من الواضح أنه يتعين على الجهات الضامنة لعملية أستانا بذل قصارى جهدها حتى يصبح وقف إطلاق النار ومناطق التهدئة واقعا ملموسا حقا. ويجب أن يعني هذا إنهاء العنف حقيقية - أي الوقف الفعلي لإطلاق النار وليس مجرد التفكير فيه لا أكثر. ويجب أن يترجم ذلك إلى توفير آليات رصد فعالة ونزيهة، فضلا عن إبلاغ مجلس الأمن على النحو الواجب، حتى يتسنى تحديد ومساءلة منتهكي وقف إطلاق النار. ويعني ذلك أيضا السماح المستمر بإيصال المساعدات الإنسانية من قبل الأمم المتحدة وشركائها، في ذات الوقت الذي يسمح فيه بوصول الأمم المتحدة إلى جميع مناطق التهدئة التي هي بحاجة إلى تلك المساعدات. ويتعين على الجهات ذات النفوذ على النظام أن تكفل ذلك الوصول الذي طال انتظاره حقا.

وقبل كل شيء، فلا سبيل إلى تحقيق السلام الطويل الأمد في سورية، إلا بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٧)، كما قال زميلنا المصري للتو، ولا بد من تحقيق العدالة أيضا. ويجب تحقيق العدالة للسكان في خان شيخون وحلب وغيرهم ممن يقيمون في الكثير من الأماكن في أنحاء سورية ممن استمرت معاناتهم لعدة سنوات. وبدون اتخاذ هذه الخطوات، فليست هناك أي خطة موثوقة، ولن يكون لدينا سوى هذا الافتراض النظري الذي بين أيدينا اليوم. وهو افتراض فيه وقف خيالي لوقف إطلاق النار، في حين لا تزال القنابل تواصل قصفها. وهي فكرة لطالما بقيت في الخيال.

ويكفي أن نسأل السكان في محافظة درعا - وهي إحدى المناطق الأربع المسماة بمناطق التهدئة - عما يعنيه لهم وقف إطلاق النار في الميدان. وفي الأسبوع الماضي لم يتوقف القصف الكثيف بالبراميل المتفجرة والضربات الجوية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. فهل ذلك هو ما يعنيه النظام بوقف إطلاق النار؟ وهل ذلك ما يعنيه بالتهدئة؟ وبقدر ما استمرت الهجمات، تواصلت أعمال الحصار أيضا. وفي نهاية نيسان/أبريل، أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن هناك ما يربو على ٦٢٠.٠٠٠ شخص يعيشون تحت الحصار في سورية، بينما تعيش الأغلبية الساحقة منهم في المدن والقرى التي يحاصرها النظام وحلفاؤه. فكيف لأحد أن يدعي وجودا لوقف إطلاق النار في حين لا يزال الحصار مضروبا على ما يعادل عدد سكان لاس فيغاس في سورية؟ لا سبيل إلى ذلك ببساطة.

ويقترن الإخفاق في تحسين وصول المساعدات الإنسانية مع استمرار الهجمات وفرض الحصار على المناطق. وكما قال ستيفن، فلم يتم خلال الشهرين الماضيين، سوى إيصال المعونة لمرة واحدة فقط إلى منطقة محاصرة من قبل النظام، وأن إيصالها جاء بعد فوات الأوان، وأنها لم توفر سوى الحد الأدنى من لوازم السكان.

وينبغي ألا يكون الأمر كذلك أبدا. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المعونة والأدوية إلى من هم في حاجة ماسة إليها. وهي تعلم الطرق التي يتم بها تقديم تلك المساعدة، كما أن لديها الضمانات اللازمة من المعارضة، فضلا عن لها الولاية التي تخول لها اتخاذ ما يلزم من إجراءات. وقد اتفقنا جميعا نحن الجالسون هنا حول هذه الطاولة على عدد لا يحصى من القرارات التي تدعو إلى وجوب السماح بإيصال المساعدات. ولكن عوضا عن ذلك، فقد أرغمت أفرقة الأمم المتحدة على الانتظار - ليس لإيصال المعونة ولا اللوازم، بل لانتظار رسائل الموافقة التي لا تصل أبدا من قبل النظام. وعليه، ما يزال

جميع السكان المحتاجين حيثما كانوا في الأراضي السورية وفقا للمبادئ الإنسانية.

رابعاً، لقد نُفذت اتفاقات الإجلاء المحلية التي أبرمها النظام - الذي ما فتئ يمارس تجويع ومحاصرة المدنيين لسنوات عديدة - عادة دون إشراف دولي ويؤدي إلى التشريد القسري للسكان على نطاق واسع. ومثلما كما أكد الأمين العام في تقريره، فإن من شأن هذا التشريد أن يشكل جرائم حرب، بل جرائم ضد الإنسانية أيضاً. وعليه، فإننا نطالب بوقف هذه الاتفاقات التي فُرضت بالقوة، وأن تنفذ عمليات الإخلاء تلك وفقا للقانون الدولي الإنساني، وأن يعامل المدنيون على نحو يصون كرامتهم، وأخيراً، الالتزام التام بوقف إطلاق النار.

خامساً، لا يزال حال المحتجزين باعنا للقلق العميق. وهذا ما تطرقت له ملفات قيصر. ووفقاً للمعلومات الموثوقة، لا يزال هناك ٥٠٠ ٠٠٠ شخص رهن الاحتجاز من قبل نظام بشار الأسد منذ عام ٢٠١١. ويجب إيلاء أقصى درجات الاهتمام للمعلومات التي تفيد باحتمال استخدام دمشق المحارق لإخفاء عمليات الإعدام الجزافي التي نُفذت في سجن صيدنايا.

وما برحنا نعيد القول في هذه القاعة باستمرار أنه يجب على نظام دمشق أن يفي بالتزاماته الدولية، وأن يسمح دون قيد أو شرط بوصول وكالات الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني إلى المحتاجين في جميع أنحاء الأراضي السورية بصورة كاملة آمنة ودون عوائق.

ويجب على داعميه الضغط على النظام في هذا الصدد.

إن مواصلة النظام السوري رفض إصدار رسائل تيسير لتحميل القوافل لا يمكن تبريره بحال من الأحوال. وتقع تلك المسؤولية بالكامل على دمشق، التي لا تزال تمنع الجهات الفاعلة الإنسانية من إمكانية الوصول وما فتئت تستخدم

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): ما تزال الحالة الإنسانية التي برع السيد ستيفن أوبراين في وصفها، مأساوية ومثيرة للقلق العميق من عدة وجوه. وسأشدد على خمسة منها هنا.

أولاً، لا يزال يستمر انتهاك تحريم استخدام الأسلحة الكيميائية - الذي كان ينبغي أن يكون مطلقاً - على نحو مستفز لضمائنا. ففي ٢٦ نيسان/أبريل، أرسلت فرنسا إلى مجلس الأمن تحليلها للظروف المحيطة باستخدام الأسلحة الكيميائية في خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل. وقد أجرى خبراءنا هذا التحليل الذي لا يمكن دحضه. وهو يثبت دون شك تورط القوات المسلحة وقوات الأمن السورية في استخدام تلك الأسلحة.

ثانياً، ما يزال العنف مستمرا في الميدان، بالرغم من توقيع اتفاق في ذلك الصدد في ٤ أيار/مايو. وقد انخفض مستواه المرتفع عموماً خلال الأسابيع الأخيرة، غير أن الحوادث التي وقعت - وخاصة في مناطق حماة والغوطة ودرعا - تبيّن مدى هشاشة ذلك الحد من العنف. وما دامت الجهات الضامنة للهدنة قد أخذت على عاتقها مسؤولية الإشراف على تنفيذها، فإننا ندعو الدول الضامنة لعملية أستانا، وخصوصاً روسيا وإيران، إلى فرض وقف كامل لأعمال القتال على النظام السوري. ويُعتبر تحسين الحالة في الميدان عاملاً أساسياً لنجاح المفاوضات الرامية لعملية الانتقال السياسي المتوقع عقدها في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويتمثل الأمر الثالث المثير للقلق في الحالة الإنسانية، التي هي أبعد ما تكون عن التحسن. فما يزال النظام يواصل عرقلة وصول القوافل الإنسانية إلى المناطق المحاصرة التي تسيطر عليها المعارضة. ولا يزال هناك ما يزيد على ٦٢٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في المناطق المحاصرة. وتعيد فرنسا مجدداً دعوتها إلى رفع هذا الحصار فوراً. ويجب إيصال المساعدة إلى

إن الغالبية الساحقة من الرجال والنساء والأطفال السوريين النازحين الذين تكلمت معهم يريدون العودة إلى ديارهم ولكن، للأسف، لا يزال العنف والوحشية التي دفعتهم إلى الفرار من ديارهم مستمرين منذ اجتماعنا الأخير. لا سلام في سورية، لا شيء سوى استمرار المعاناة المروعة. ولا ديار يعود إليها هؤلاء اليائسون. ووفقاً لمجموعة سورية معنية بحقوق الإنسان، قتل نظام الأسد في شهر نيسان/أبريل وحده قرابة ٥٠٠ مدني. وبذلك يصل العدد الإجمالي للسوريين الذين قتلهم النظام في الأشهر الخمسة الماضية فقط إلى أكثر من ٢٠٠٠ شخص. وتُبلغ المجموعة نفسها عن أن مجموع عدد المدنيين الذين قُتلوا على يد جميع الأطراف خلال هذه الفترة كان أكثر من ٣٨٠٠ شخص.

وتواصل الحكومة السورية سجن عشرات الآلاف من شعبها. وتعرضهم لعنف وظروف لاإنسانية، بما في ذلك التعذيب والعنف الجنسي، بحيث أن من يتمكن منهم من النجاة يعاني من أضرار مدمرة ودائمة. وأسرههم تعاني أيضاً. ولكن أكثر المؤشرات إقناعاً باستمرار حياة الجحيم في سورية هو ما علمناه في الشهر الماضي بشأن ما تم بناؤه داخل سجن صيدنايا سيئ الصيت التابع للأسد. تدعو منظمة العفو الدولية ذلك السجن باسم "المسلخ البشري". ويقول الناجون أن الحراس داخل السجن يقتربون منهم ومعهم الحبال والسكاكين. ثم يعطوهم خياراً - إما أن يُقتلوا الأصدقاء والأقارب، في السجن أيضاً، أو أن يُقتلوا هم أنفسهم. وتأتي الأدلة من مجموعة من الصور عن التغييرات الهيكلية في السجن والتقديرات لمعدل القتل المروع وراء جدرانها. أدى بنا ذلك إلى استنتاج أن نظام الأسد قد شيّد محرقة للحث في السجن للتخلص من جثث الضحايا.

وهذا اكتشاف مروّع. وحتى إن لم يكن لروسيا وإيران أي دور مباشر في بناء المحرقة، فهما إما ساعدا في ذلك

التجويد بوصفه استراتيجية حرب. ونطالب بأن يأذن النظام السوري للقوافل الإنسانية بالوصول إلى المحتاجين. وتستمرّ الهجمات على المستشفيات والمرافق الطبية والقوافل الإنسانية، فضلاً عن المباني المدرسية والمنازل. وقد كرر الأمين العام مناشدته بإحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويجب علينا تسليط كل ما يمكن من الضوء على تلك الانتهاكات التي لا تحصى لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وفي مواجهة ذلك التقييم المأساوي، بات البدء في عملية الانتقال السياسي في إطار مفاوضات جنيف أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وتؤيد فرنسا تماماً عملية التفاوض في جنيف تحت رعاية المبعوث الخاص - وفقاً للقرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) - باعتبارها السبيل الوحيد لإنهاء معاناة الشعب السوري والمأساة الإنسانية التي تتكشف أمام أعيننا. ونؤكد أكثر من أي وقت مضى على الحاجة الملحة للتوصل إلى حل سياسي يُتّوج بانتقال حقيقي في سورية.

**السيدة هيلي** (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام أوبراين على إحاطته الإعلامية. في الأسبوع الماضي، وقفت في الأرض الحرام بين سورية وتركيا حيث تبدأ شاحنات المعونة الإنسانية المنقذة للحياة رحلتها المحفوفة بالمخاطر للوصول إلى الرجال والنساء والأطفال البائسين في سورية. وخلال خمسة أيام قضيتها في الأردن وتركيا، شهدت سخاء تلك البلدان في توفير الخدمات الصحية والتعليمية للاجئين السوريين. والتقيت بالمدرسين والأطباء المخلصين الذين يعملون، بمساعدة من الولايات المتحدة والأمم المتحدة، على رسم مستقبل أفضل للسوريين. وجلست وتحدث مع الأطفال اللاجئين والتقيت المستشارين الذين يساعدونهم على التعامل مع الصدمة التي وسّمت حياتهم الغضة.

دُمرت واحدة من كل ثلاث مدارس في سورية أو تضررت أو باتت تُستخدم كمأوى للمشردين أو للأغراض العسكرية. وأغلقت أكثر من نصف المرافق الصحية العامة في سورية ويضطر أكثر من ٧٥ في المائة من أطفال الأسر السورية إلى العمل لإعالة أسرهم، وأصبح كثير منهم العائل الوحيد لها. إن الحسائر المادية والنفسية على الأطفال السوريين قد تكلفنا جيلاً كاملاً إذا لم تُتخذ إجراءات. إنني أحيي الأمم المتحدة لاعترافها بالتحديات التي تواجه الأطفال وأعرب عن التقدير لمبادرة "لا لضياع أي جيل" التي تقودها الأمم المتحدة لتوفير المشورة والتعليم للسوريين في سن المدرسة وغيرهم من اللاجئين والفئات الضعيفة من الأردنيين الذين لا يستطيعون دائماً الحصول على التعليم الرسمي.

ولكن الحقيقة هي أنه لا ينبغي لأي طفل أن يعاني أياً من ذلك. يمكن للمجلس أن يرسم مساراً مختلفاً لأطفال سورية ويمنحهم المستقبل الذي يحلمون به ويستحقونه. وفي نهاية المطاف، فالسبيل الأفضل والوحيد لدعم أولئك الأطفال حقاً يكون بإلغاء النزاع وأن تُقدّم إليهم المساعدة التي يحتاجون إليها. وللأسف، لا يزال إيصال المساعدات الإنسانية يُعرقل من جانب الحكومة. ويواصل النظام وضع المعوّقات البيروقراطية أمام إيصال الأغذية والأدوية المنقذة للحياة. لا أحد ينخدع بالألاعيب التي يلعبها. لقد اختار تجويع شعبه لتحقيق مكاسب سياسية وهو يتلقّى الدعم من إيران، فيما تغض روسيا الطرف.

وكانت الرسالة التي نقلتها للاجئين الذين زُرّتهم في الأسبوع الماضي هي أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن العمل للتخفيف من معاناتهم، ولكن علينا أن نكون صادقين - فما يريدونه وما يحتاجون إليه هو العودة إلى ديارهم - ولكن لن يكون لهم ديار يعودون إليها أبداً حتى يكون هناك سلام في سورية. وبالإضافة إلى الحل السياسي، يجب أن نبدأ بالتركيز

أو غصّاً الطرف دون أن يجركا ساكنا فيما يرتكب نظام الأسد الفظائع التي تذكّر بأسوأ جرائم الحرب في التاريخ. من الصعب أن نجد نظاماً آخر بلغت به اللاإنسانية حدّ ابتكار أسلوب أكثر فعالية للتخلص من جميع الجثث التي يتسبب فيها، ولكن هذا ما تقودنا الأدلة إليه. ونحتاج إلى أن تستخدم روسيا نفوذها على نظام الأسد لإلغاء تلك الفظائع. وحتى الذين تمكنوا داخل سورية من تجنب سجون الأسد ليس في وسعهم تجنب المعاناة. فقصف المستشفيات والمدارس يتواصل بلا هوادة.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام أوبراين على لفت انتباهنا بشكل خاص إلى الأثر المهول وغير المقبول لهذه الحرب على الأطفال. لقد فقد عدد لا يحصى من الأطفال السوريين الأسرة والأصدقاء وغيرهم من الأحباء، وشهدوا بصورة مباشرة أهوال الحرب. وبالنسبة لأكثر من ثلاثة ملايين طفل سوري دون سن السادسة، بات العديد منهم يتامى الآن، فالحرب هي كل ما يعرفون.

وكما يُبرز تقرير صدر مؤخراً عن منظمة إنقاذ الطفولة، يستيقظ الأطفال ليلاً وهم يصرخون بسبب عودة تلك الأهوال مرة أخرى إلى أذهانهم حينما ينامون. وهم يبللون أسرّتهم؛ وفقد بعضهم القدرة على الكلام، بينما أبحر آخرون أصدقاءهم وأسرهم بأنهم يفضلون الموت على أن يعيشوا يوماً آخر في الجوع والخوف. ويلجأ آخرون إلى المخدرات كوسيلة للتعامل مع ما عانوا منه. وقد شهدنا مباشرة الآثار المترتبة على العديد من هؤلاء الأطفال، مع رفض كثير منهم مغادرة المنزل أو معاناتهم من الخوف من الأصوات العالية. لقد اضطلعت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومقدمو المساعدة بعمل مثير للإعجاب في محاولة لمساعدة هؤلاء الأطفال، ولكن النظم والهيكل القائمة لتوفير الرعاية والدعم للأطفال تتآكل حولهم.

والتسوية السياسية هي الطريقة الوحيدة المجدية لتخفيف الوضع الإنساني في سورية بصورة كاملة. وقد أعلن المبعوث الخاص دي ميستورا أن الجولة المقبلة من محادثات جنيف ستعقد في حزيران/يونيه. وينبغي للأطراف المعنية أن تتقيد بثبات بالجهود الدبلوماسية وتواصل دعم دور الأمم المتحدة بوصفها الوسيط الرئيسي وعمل المبعوث الخاص؛ ونشجع بصورة مشتركة الأطراف في سورية على المشاركة البناءة في الجولة المقبلة من محادثات جنيف، بموجب مبدأ الملكية السورية والقيادة السورية والمشاركة في الحوار والمفاوضات، في السعي إلى إيجاد حل شامل ودائم يكون مقبولاً للجميع.

إن الهجمات التي تشنها المنظمات الإرهابية في سورية تعرقل بشدة جهود الإغاثة الدولية. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى تكثيف تنسيق جهود مكافحة الإرهاب واعتماد معايير موحدة والمكافحة الحازمة لجميع المنظمات الإرهابية التي يحددها مجلس الأمن.

وتواصل الصين دعم تخفيف حدة الحالة الإنسانية في سورية والتسوية السياسية للمسألة السورية. وقد حضر المبعوث الخاص للحكومة الصينية المعني بسورية أحدث جولة من محادثات جنيف لتعزيز الحوار من أجل السلام. والصين على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدور بناء في التوصل إلى حل شامل ومحاييد ومناسب للمسألة السورية في وقت مبكر.

**السيد كاردي** (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام أوبراين على إحاطته الإعلامية.

اليوم، استمعنا مرة أخرى إلى إحاطة إعلامية واقعية، تؤكد أن الحالة الإنسانية في سورية لم تتحسن بأي حال من الأحوال. وبينما توجد مؤشرات على تراجع أعمال العنف منذ اعتماد اتفاق أستانا، استمر القتال في المناطق الرئيسية ولا يزال العاملون في المجال الإنساني غير قادرين على الوصول بشكل مجد إلى المدنيين الذين يعيشون في المناطق المحاصرة وتلك التي

على الاحتياجات الإنمائية للبلدان المضيفة، وكذلك على الفترة الانتقالية للسوريين ليعودوا إلى ديارهم.

كنت في مخيم تركي واقرب مني أحد اللاجئين وطلب مني أن نتذكر أنهم بحاجة إلى دعمنا. وقال إن الأسد زعيم وحشي وبأننا "نشعر بالسعادة حينما نستمع لكم وعندما تتكلمون عنا. أرجوكم لا تنسوا الشعب السوري." تلك يجب أن تكون غايتنا الثابتة والرئيسية والراسخة.

**السيد وو هايتاو** (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام أوبراين على إحاطته الإعلامية.

في الآونة الأخيرة، بفضل الجهود المشتركة للمجتمع الدولي، اكتسب التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية زخماً. وأحرزت محادثات جنيف التي اختتمت مؤخراً تقدماً، في حين أوجدت الجولة الأخيرة من حوار أستانا ظروفاً ملائمة لتوطيد وقف إطلاق النار وزيادة الإغاثة الإنسانية. وتشيد الصين بجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة وبالجهود التي تبذلها كازاخستان وروسيا وتركيا وإيران في النهوض بحوار أستانا، وتأمل أن يفضي إلى تخفيف حدة الحالة الإنسانية في سورية وتعزيز تسوية سياسية.

وعلى الرغم من الصعوبات الأخيرة على أرض الواقع، ما زالت الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة ترسل قوافل الإغاثة إلى المناطق المعنية في سورية. وتُثني الصين على هذه الجهود، وتحث الأطراف في سورية على التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واحترام اتفاق وقف إطلاق النار، والعمل بنشاط مع الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة الإنسانية عن طريق توفير الوصول السريع والمأمون ودون عوائق.

وينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ في أقرب وقت ممكن نتائج مؤتمر بروكسل الدولي بشأن سورية بتقديم المساعدة إلى سورية والبلدان المعنية في المنطقة.

الإنسانية العاملة في إدلب وفي شمال شرق سورية، حيث تقلصت المساعدات، مما تسبب في عدم التمكن من تلبية احتياجات الكثيرين. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء احتمالات استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى في سورية. وفي هذا الصدد، يجب أن يظل تحقيق المساءلة عن استخدامها، بما في ذلك في خان شيخون، أحد الأهداف ذات الأولوية للمجلس.

يمثل الانخفاض العام في أعمال العنف عقب اتفاق أستانا خطوة إلى الأمام. ومع ذلك، فقد شهدت بعض المناطق، مثل إدلب والغوطة الشرقية ودرعا، زيادة في القتال حيث تناور الأطراف من أجل اكتساب وضع أفضل فيما يحاول النظام تعزيز وجوده في هذه المناطق الاستراتيجية الرئيسية. وكان من المفترض أن يؤدي تراجع العنف إلى زيادة المساعدات الإنسانية. وكما شهدنا، لم يكن الحال كذلك حتى الآن.

وفي هذا الصدد، ومن خلال تنفيذ اتفاق أستانا المبرم في ٤ أيار/مايو، نتوقع أن يتسنى تحقيق نتائج جوهرية ومستدامة في نهاية المطاف على الصعيد الإنساني. وفي هذا الإطار، يجب على الأمم المتحدة القيام بدور نشط في تنفيذ البعد الإنساني لاتفاق أستانا، وذلك بكفالة التمكن من تقديم المساعدة، وفقا لتقييم الأمم المتحدة المحايد للاحتياجات وأن يتمكن الناس الذين يرغبون في المغادرة أو من هم بحاجة إلى الإجلاء الطبي من فعل ذلك في ظل احترام القانون الإنساني والمبادئ الإنسانية. ولا نود أن نرى إنشاء مسارات موازية بشأن القضايا الإنسانية من دون المشاركة المباشرة للأمم المتحدة.

أخيرا، فإن ضمان وقف حقيقي لإطلاق النار وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وفورية ودون عوائق إلى جميع الأشخاص المحتاجين لا يزال يمثل أولوية. كما أن تحقيق مكاسب إنسانية سريعة للسكان سيساعد أيضا على تهيئة الظروف المفضية إلى إحراز تقدم على المسار السياسي في

يصعب الوصول إليها. ويجري تقديم قدر كبير من المساعدة الإنسانية من خلال البرامج العادية والمساعدة العابرة للحدود - وهي المساعدة التي يجري تقديمها دون الحاجة إلى الحصول على موافقة النظام بفضل إذن من مجلس الأمن.

ولكن حيثما تكون الاحتياجات أكبر، كما في المناطق التي يحاصرها النظام السوري، لم يطرأ أي تحسن منذ شهر عديدا. وعلى العكس من ذلك، مقارنة بمستويات السنة الماضية، فإن عدد القوافل المشتركة بين الوكالات العابرة لخطوط التماس إلى المواقع المحاصرة أو تلك التي يصعب الوصول إليها قد انخفض انخفاضاً كبيراً. وحيثما يُسمح بدخول القوافل، يواصل النظام إزالة اللوازم الطبية والجراحية في ما يشكل ممارسة بغضبة تتنافى مع القانون الدولي الإنساني، وكذلك مع قرارات مجلس الأمن والاتفاقات التي توصل إليها الفريق الدولي لدعم سورية على المستوى الوزاري.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ بشأن منطقة الغوطة الشرقية المحاصرة، لا سيما في ما يتعلق بالاحتياجات الصحية للسكان. ومن الضروري أن تتمكن الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في المجال الإنساني من الوصول إلى المدنيين المحاصرين في الغوطة الشرقية. والسماح بوصول قافلة واحدة لعدد محدود من المستفيدين لا يمثل التغيير المطلوب في السياسات. وفي حيي الوعر وبرزة في الغوطة الشرقية، ندعو الحكومة السورية إلى السماح للأمم المتحدة بالقيام ببعثات للتقييم ولرصد ما يسمى عمليات الإجلاء الجارية التي قد تشكل عمليات نقل للسكان قسرا إلى مناطق تسيطر عليها المعارضة. كما ينبغي كفالة تمكن الأمم المتحدة من الوصول إلى ما يسمى بالمناطق المحررة، مثل وادي بردى، حيث لم يتسن القيام بأي عمليات رصد أو بعثات إنسانية منذ إجلاء المتمردين.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بتزايد القيود المفروضة على الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات والمنظمات

السورية أمر حاسم حقا في معالجة التحديات الإدارية بغية تحسين وصول المساعدات الإنسانية. وفي نهاية المطاف، فإن الحل الطويل الأمد للحالة الإنسانية يتوقف على العملية السياسية بقيادة سورية تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نواصل دعم عملية أستانا ومحادثات جنيف، التي يكمل كل منهما الآخر.

وكما ناقشنا في الأسبوع الماضي، فإن إيجاد حل سياسي قد لا يكون سهلا بلا شك على المدى القصير، ولكنه الخيار المعقول الوحيد. ولهذا السبب، نرى أنه ينبغي الترحيب حتى بأي تقدم صغير وتدرجي. ولهذا السبب أيضا، يتوجب على جميع الأطراف السورية الالتزام الكامل بوقف الحرب وإنهاء معاناة السكان.

واسمحوا لي أن أقول إننا نؤيدها قاله ممثل مصر بشأن الخطر الذي يمثله الإرهاب في سورية. فهو المسؤول عن تعقيد الحالة في البلد. والأطراف الثالثة اضطلعت بدور كبير في تطور تلك التعقيدات. وكما يعلم المجلس، فإن نجاح المسار السياسي في سورية يرتكز بتضافر جهود بلدان المنطقة، إلى جانب الدول الكبرى ذات التأثير على الأطراف. والأهم من ذلك هو أنه يرتكز بوحدة هذا المجلس. فإذا نجحنا هنا، سنكون حينئذ قد قطعنا خطوة هائلة إلى الأمام في معالجة الأزمة الإنسانية في سورية.

**السيد بارو (السنغال)** (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد ستيفن أوبراين، على عرضه التقرير التاسع والثلاثين للأمين العام عن الحالة الإنسانية في سورية (S/2017/445) وعلى إحاطته الإعلامية المفيدة. ومن خلاله، تشيد السنغال مرة أخرى بالتضحيات المستمرة التي يقوم بها الموظفون الطبيون في حالات الطوارئ بالنيابة عن المدنيين السوريين، الذين يعانون من النزاع منذ ستة أعوام.

جنيف تحت رعاية السيد ستافان دي ميستورا وفي إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

**السيد أليمو (إثيوبيا)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن التقدير لوكيل الأمين العام السيد ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية. وكالمعتاد، فإنها كانت شاملة وواضحة جدا.

كما نعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة وشركائها لما يبذلونه من جهود متواصلة في السعي إلى تقديم المساعدة الإنسانية التي تلمس الحاجة إليها إلى المحتاجين، في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

وكما وصف وكيل الأمين العام بالتفصيل، فإن الحالة الإنسانية في سورية لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ. فالقتال مستمر بلا هوادة، مما أسفر عن مقتل وجرح وتشريد العديد من المدنيين وتدمير المؤسسات والهيكل الأساسية المدنية. ومع ذلك، نلاحظ أنه منذ توقيع الجهات الضامنة الثلاثة، روسيا وتركيا وإيران، على مذكرة تخفيف التصعيد، انخفض العنف في مناطق تخفيف التصعيد. وأي جهد يؤدي إلى الحد من العنف في سورية جدير بالترحيب ونحن نقدر جهود الجهات الضامنة لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وكما قال وكيل الأمين العام أوبراين، فإن الاتفاق يجب أن ينجح. ومن المهم للغاية أن يؤدي تخفيض العنف إلى التمكن من إيصال المساعدات الإنسانية بطريقة آمنة ومستمرة وسريعة، الأمر الذي سيساعد على معالجة التحدي المستمر المتمثل في القدرة على الوصول إلى من هم بحاجة إلى مساعدة عاجلة.

ولم يُسمح بالوصول إلا لسبع قوافل مشتركة بين الوكالات في نيسان/أبريل وأيار/مايو وقدرتها على تقديم المعونة غير مستغلة بشكل كامل. وينبغي بالتأكيد أن يتغير هذا الوضع وسيكون تنفيذ إجراءات تيسير مبسطة أساسيا في تعزيز إيصال المعونة. وفي هذا الصدد، فإن تعاون الحكومة

المرتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بضمناً وصول مقدمي المساعدات، بما في ذلك الإمدادات الطبية، في ظروف آمنة دون أي قيود أو شروط أو عراقيل عبر الطرق المباشرة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومن هذا المنطلق، فإن وفد بلدي يكرر مناشدته السلطات المعنية في سورية أن تواصل إيصال رسائل التيسير، الأساسية للتنفيذ الأمثل لبرامج الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة وشركائها. ونأمل أن يمتد وقف الأعمال القتالية إلى جميع أنحاء البلد، والأفضل من ذلك، أن يترجم إلى تحسن كبير في إيصال المساعدة الإنسانية في إطار تنسيق الأمم المتحدة. ولذلك، يرحب وفد بلدي بالجهود التي بذلتها الجهات الضامنة لعملية أستانا، وهي روسيا وتركيا وإيران، لا سيما مذكرة التفاهم التي تلتزم هذه الدول بموجبها بتهيئة مناطق التهدئة في مناطق معينة من البلد بغية تيسير وقف الأعمال القتالية وتقديم المساعدة الإنسانية والعودة إلى الظروف المفضية إلى عملية السلام تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويكرر وفد بلدي تشجيعه لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من خلال بعثة تقصي الحقائق، في جهودها الرامية إلى تسليط الضوء على استخدام الأسلحة الكيميائية في الهجوم على خان شيخون بغية محاسبة مرتكبي هذا العمل الشنيع، الذي كان الأطفال من بين ضحاياه الكثر. ونعيد التأكيد على أولوية مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك داعش وجبهة النصرة السابقة، عملاً بالاستراتيجية العالمية التي تحترم القانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي الختام، نؤكد من جديد إيماننا بأن الحل السياسي التفاوضي هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة في سورية، التي كانت لها عواقب مدمرة، وفقاً لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٦) تحت رعاية

ويود وفد بلدي أن يذكر بالأثر المدمر للتراجع على الأطفال في سورية. وعلى وجه الخصوص، أود أن أركز على مصير ٢,٤ ملايين الأطفال الذين شردوا من ديارهم و ٢٨٠.٠٠٠ من الأطفال الذين لا يزالون يعيشون في المناطق المحاصرة. وفي هذا الصدد، نردد النداء الذي أطلقتته لجنة حقوق الطفل، للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك عن طريق التعاون النشط مع الآليات القائمة، مثل بعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية، وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، والآلية الدولية التزیهة والمستقلة بشأن الجرائم الدولية المرتكبة في الجمهورية العربية السورية.

وعلى الرغم من الجهود الجارية، فإن وقف الأعمال القتالية الناجم عن عملية أستانا، والذي أذكى في النفوس الأمل والتفاؤل في البداية، لا يزال هشاً. وللأسف، لا تزال نشهد عدداً كبيراً من الضحايا السوريين، بالإضافة إلى التدمير المستمر للهياكل الأساسية العامة، مثل المدارس ومرافق الرعاية الصحية والأسواق، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي والقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). فقد سجلت الأمم المتحدة ٣٠ هجوماً على مرافق الرعاية الصحية وهجومين على المدارس.

وعلى الرغم من الحالة الراهنة الصعبة، تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدة الإنسانية في ظروف بالغة الصعوبة إلى أشد الناس احتياجاً، الذين شهدت أعدادهم انخفاضاً كبيراً بنسبة نحو ٢٠.٠٠٠ نسمة في ١٣ منطقة محاصرة في البلد. ومع ذلك، لا يزال هناك ٦٢٤.٠٠٠ من الناس المحتاجين. وفي هذا الصدد، يلاحظ وفد بلدي أنه حدث تحسن في وصول المساعدات الإنسانية إلى بعض المناطق التي يحاصرها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، بفضل التوقيع على اتفاقات محلية. ونذكر جميع الأطراف في النزاع بالتزاماتها

تمويل الشركات التجارية المتخصصة التي ستضطلع بهذا العمل. وندين بشدة الهجمات على المدارس والمستشفيات وغيرها من المرافق الطبية، وهي الهجمات التي لا تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الإنسانية الصعبة أصلاً في البلد. وندعو الأطراف في النزاع السوري إلى الامتثال للقانون الإنساني الدولي والامتناع عن الأعمال الرامية إلى تدمير الهياكل الأساسية المدنية، ومرافق إمدادات المياه، والمؤسسات الطبية والتعليمية.

وتود كازاخستان أن توجه انتباه المجلس إلى الاتجاه المتمثل في عمليات إعادة التوطين القسري للمدنيين الواسعة النطاق، والتي كثيراً ما تحدث على أساس خاطئ من التعاطف.

ومن شأن هذه الممارسات أن تؤدي إلى تغييرات مصطنعة في تركيب السكان وتفاقم الخلافات الدينية بين المواطنين، بل إن من شأنها أن تهدد سورية نفسها وسلامتها الإقليمية، وفقاً لما ورد في بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) الذي يشكل الأساس لإمكانية التوصل إلى اتفاق سياسي في أقرب وقت ممكن.

ويساور كازاخستان القلق إزاء مصير المعتقلين المحتجزين في السجون السورية. وندعو الحكومة السورية إلى السماح لممثلي الأمم المتحدة بالتحقيق في ادعاءات استخدام العنف ضد السجناء، بما في ذلك في سجن صيدنايا. وتشاطر الرأي القائل بأنه ليس ثمة حل عسكري للنزاع السوري، وأن من الضروري تسويته بواسطة الوسائل السياسية وبروح من عمليات التفاوض في جنيف وأستانا. ونحث أطراف النزاع والجهات الضامنة على التقييد بالأحكام الواردة في مذكرة ٦ أيار/مايو فيما يتعلق بإنشاء مناطق التهدئة في سورية. ونرى أن يوسع تلك المذكرة أن تساعد على تعزيز التسوية السياسية. وفي حين أبلغنا بأن وقف الأعمال العدائية بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة التي انضمت إلى نظام وقف إطلاق النار بالفعل بات واضحاً في حدود

الأمم المتحدة. ونرحب بالجولة السادسة من المفاوضات التي قادها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، والتي ستعزز التبادل المستمر للمعلومات بشأن المسائل ذات الصلة، مثل الإصلاح الدستوري والعملية الانتقالية السياسية والسلامة الوطنية ومكافحة الإرهاب.

**السيد عمرو ف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):** نعرب عن تقديرنا العميق للإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد ستيفن أوبراين، بشأن الحالة الإنسانية المساوية في سورية.

إننا نحبي ونقدر الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، تحت قيادة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية وزملائه في الميدان، بغية توفير الغذاء والوقود ومياه الشرب في المناطق المحتاجة في سورية، فضلاً عن جهوده لتنظيم إجلاء المدنيين. ونؤيد أيضاً الجهود الإنسانية للجنة الدولية للصليب الأحمر، والهلال الأحمر العربي السوري، ووكالات الأمم المتحدة العاملة من أجل الشعب السوري. في الوقت نفسه، نرى أن المساعدة الإنسانية ينبغي ألا تسيء، لأن أرواح مئات الآلاف من السوريين، ولا سيما الأطفال، ترهق بإيصال المعونة الإنسانية في الوقت المناسب من قبل الأطراف المشاركة في القطاع الإنساني. ونطلب من الجهات الضامنة لوقف إطلاق النار - روسيا وتركيا وإيران - أن تواصل عملها الهام نحو التوفيق بين الأطراف المتنازعة. ومما يتلج الصدر أن عدد المستوطنات التي انضمت إلى عملية المصالحة قد ازداد إلى ١٥٠٠. ونحن نرحب بتلك العملية.

وتعتقد كازاخستان أنه لا يمكن أن نعتبر أن الحرب قد انتهت حتى يتم تطهير آخر لغم. لذلك نؤيد نداء روسيا من أجل إنشاء ائتلاف دولي لإزالة الألغام من الأراضي السورية. كما يرى وفد بلدي أنه سيكون من المناسب إنشاء صندوق

السيد أوبراين - ألا وهي أن معاناة المدنيين تعد أسلوباً من أساليب الحرب.

ثانياً، نعرب عن شعورنا بالقلق العميق إزاء آخر تقرير صادر عن اليونيسيف عن استمرار معاناة ملايين الأطفال في سورية، علاوة على المعلومات المروعة التي قدمها وكيل الأمين العام. فلا يزال ما يزيد على مليوني طفل يعيشون في المناطق المحاصرة أو التي يصعب الوصول إليها في مختلف أنحاء سورية ولا تقدم إليها المعونة الإنسانية إلا بالكاد. وتنطوي استراتيجية طائشة ومعتمدة كهذه على مخاطر كبيرة للاستقرار الطويل الأجل ليس بالنسبة لسورية ومنطقة الشام فحسب، بل لمنطقة الشرق الأوسط بأسرها. ويعادل حرمان هؤلاء الأطفال من الضروريات الأساسية هزيمة أفضل ممكنة لحملة تجنيد تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ولا مناص من أن يؤدي حرمان الشباب السوريين من أي أمل وتحويلهم إلى جيل ضائع إلى هزيمة ملاذ آمن طويل الأمد في قلب المنطقة.

وأخيراً، يساورنا القلق أيضاً إزاء استمرار التشريد القسري للمدنيين في المحافظات الشرقية من دمشق وغيرها من المناطق السورية، مما يؤدي إلى عواقب ديمغرافية وإنسانية مدمرة. وقد ترقى مثل هذه الممارسات إلى انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وسعي إلى تغيير التركيبة الديمغرافية لسورية الحديثة. ويجب وضع حد لهذه الممارسات العنصرية وغيرها ضد المدنيين من جانب النظام السوري بمساعدة رعاته، وعلى رأسهم الاتحاد الروسي.

**السيد إنتشاوستي جوردان** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): نشكر وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين على تقريره. ونعيد مجدداً تأكيد دعمنا الكامل للعمل الموكل إليه.

مناطق التهدة، فليس من سبيل لضمان نجاح أو فعالية أي مبادرة تهدف إلى تحقيق السلام في مناطق النزاع بدون دعم مجلس الأمن.

وما أثنى الوقت في سورية، نظراً لأنه يحصى بالأرواح البشرية. ولا تعني الماطلة سوى وفاة عدد لا يحصى من المواطنين الأبرياء، وخاصة الأطفال. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خاصة عن وضع حد لإراقة الدماء، غير أنه ما زال عاجزاً على امتداد ما يربو على ست سنوات عن التوصل إلى اتفاق على تدابير لاحتواء هذه الحرب الأهلية الوحشية التي ترتبت عنها عواقب خطيرة ليس على حياة الملايين من السوريين السلميين فحسب، بل على المنطقة بأسرها. ونحن بحاجة إلى الوحدة اللازمة لتحقيق النجاح، ويجب علينا أن نسعى جاهدين لتحقيق ذلك.

**السيد فيرينكو** (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): نعرب نحن أيضاً عن امتناننا للسيد أوبراين على بيانه ووصفه الواقعي المروع للوضع الإنساني في سورية. وللأسف فإن هذا الشهر لا يبدو مختلفاً عن الأشهر السابقة ما دام المسار الإنساني لا تزال تهيم عليه الاتجاهات السلبية المدمرة، كما سمعنا للتو. وفي حين أن هناك الكثير من المجالات، إلا أنني أود أن أتناول اليوم ثلاثة منها مثيرة للقلق بوجه خاص.

أولاً، لا يزال هناك ما يزيد على ٦٠٠ ٠٠٠ شخص تحت الحصار، وتحاصر قوات النظام نسبة ٨٢ في المائة منهم. وفي الوقت نفسه، ما تزال مسائل إيصال المساعدة الإنسانية بصورة مستدامة ورفع الحصار تشكل جزءاً لا يتجزأ من مذكرة أستانا ومفهوم مناطق التهدة. وبالتالي، فإن السؤال هو حول مدى التقدم الحقيقي المحرز هنا، وهل أبدت دمشق أي استعداداً لمتابعة تنفيذ المذكرة؟ وتكمن الإجابة عن هذين السؤالين في تلك الجملة المروعة التي استمعنا إليها للتو من

أيضا لتصعيد الغارات الجوية، وخاصة في المحافظات الشمالية الشرقية“.

وأود أن أعيد مجددا باسم بوليفيا، الإعراب عن تقديرنا للعمل المبذول لتخفيف الأزمة الإنسانية التي يواجهها الشعب السوري من قبل موظفي مختلف الوكالات ومنظمات المعونة الإنسانية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر السوري، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، ومنظمة الهجرة الدولية. ونود التنويه أيضا بالعمل الهام الذي اضطلع به المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية، فيما يتعلق بضمان نشر المساعدة الإنسانية وإجلاء السكان من المناطق التي وقعت فيها اشتباكات مسلحة على حد سواء. وفي ذلك الصدد، نود أن نذكر أطراف النزاع مرة أخرى بأنه يجب عليها أن تسمح بوصول المساعدة الإنسانية بصورة غير مشروطة. ويجب عليها أن تكفل وتحمي أمنها وسلامتها، فضلا عن الامتناع عن استهداف قوافل المساعدة الإنسانية بوصفها أهدافا عسكرية. وندعو أطراف النزاع إلى تكثيف جهودها لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها.

ونرى أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم، وأنه سيستمر تعرّض السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، لمعاناة لا مبرر لها طالما استمر إعطاء الأسقية للتكتيكات العسكرية على الاعتبارات السياسية، نتيجة لذلك. وندين بشدة أيضا جميع أعمال الإرهاب بوصفها أعمالا إجرامية ولا يمكن تبريرها، بغض النظر عن دوافعها وحيثما تُرتكب وأيما يكن مرتكبوها. ونؤكد مجددا ضرورة ضمان مكافحة جميع الدول لهذه الظاهرة بشتى الوسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها الأخرى بموجب القانون الدولي.

والآن فقد استمر القتال الذي أدى إلى الموت والدمار في سورية على مدى ما يربو على ست سنوات. ووفقا لإحصاءات اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فقد أرغم نحو ١٣,٥ ملايين شخص على الفرار من ديارهم بحثا عن السلامة. وأبلغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن استمرار بقاء ما يزيد على ٠٠٠ ٦٢٠ شخص تحت الحصار في سورية، بينما فر حوالي ٥ ملايين شخص آخرين من البلد بين عام ٢٠١١ وآذار/مارس من هذا العام. ويرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه تم خلال الفترة نفسها تشريد ٦,٦ ملايين شخص داخل سورية، نصفهم من الأطفال.

ولا تزال الحالة الإنسانية في سورية حرجة. ووفقا لتقرير الأمين العام الصادر في ٢٣ أيار/مايو (S/2017/445) سُن في شهر نيسان/أبريل وحده حوالي ٣٠ هجوما على المرافق الطبية والتعليمية وعلى العاملين فيها. ويساورنا بالغ القلق إزاء استمرار شن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية من قبل الأطراف في النزاع بالرغم من وقف إطلاق النار الذي تم تنفيذه وفقا للقرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦).

وما تزال بوليفيا عازمة على ضرورة الامتثال للاتفاقات المبرمة في إطار اتفاق وقف إطلاق النار. ونعيد تأكيد وجوب التزام جميع الأطراف المعنية بكفالة أمن وسلامة جميع المحاصرين في النزاع. ونرحب أيضا بأحدث رسالة بعث بها السيد زيد رعد زيد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في ٢٦ أيار/مايو، حيث فيها جميع أطراف النزاع على إيلاء المزيد من العناية للتمييز بين الأهداف العسكرية المشروعة والمدنيين، فضلا عن الوفاء بالتزامها بحماية السكان، قائلا إنه: ”ما يزال المدنيون أنفسهم لذين يعانون من القصف العشوائي وممارسات الإعدام الجزافي على يد مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق والشام يقعون ضحية

على استعادة الحياة التي تتسم بالسلام. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يقال شيء بشأن إزالة الألغام، وهي جزء من خطة العمل الإنسانية، وعموماً عن الجهود المبذولة لإعادة الحالة إلى طبيعتها في البلد. وجدير بالذكر أيضاً تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن سورية لعام ٢٠١٦، الذي يحدد بوضوح احتياجات البلد من حيث إحراز تقدم في إعمارها ويصف كيف تساعد الأمم المتحدة وكيف لها أن تساعد. وروسيا من كبار المانحين لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية.

إن نهج التعامل مع الحالة الإنسانية في سورية تظهر خلالها منهجاً خطيراً. وللقضاء على هذا الخلل، يجب أن نقبل بأن مسألة تقديم المساعدة الإنسانية إلى سورية لا يمكن أن تقتصر على مسألة العراقيل والمناطق التي يصعب الوصول إليها. الواقع أن معظم الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. ويجب إيلاء اهتمام خاص للمناطق التي تم تحريرها من المقاتلين، ولا سيما المناطق السكنية التي تم التوصل فيها إلى اتفاقات محلية للهدنة. ولا يمكننا أن نتشاطر التقييم السلبي لهذا النوع من الممارسات. يجب ألا ينسى الذين ينتقدون الممارسة أنه نتيجة لجهودنا على إبرام الهدنات المحلية، تمكنا من إنقاذ عشرات الآلاف من الأرواح البشرية. وعلاوة على ذلك، فإن السكان المسالين يعودون إلى تلك المناطق.

يركز البرنامج الآن على إزالة الألغام وكفالة عمل المياكل الأساسية بشكل عادي وتوفير الخدمات والمرافق الاجتماعية. وبغية تحسين نوعية المساعدات الإنسانية وحجمها، هناك حاجة إلى إقامة علاقات عمل عادية مع السلطات السورية على مختلف المستويات، كما أقر العديد من موظفي الأمم المتحدة. ونحن نعمل بنشاط تحقيقاً لذلك الغرض. بيد أن قدرات روسيا في هذا المجال ليست مطلقة، لا سيما كما يتضح في جلسة اليوم، فإننا لا نخطئ بدعم الجميع هنا. ويجب

وأخيراً، نؤكد مرة أخرى أن السبيل الوحيد لحل هذا النزاع أن يتم بواسطة عملية سياسية شاملة للجميع ومنظمة ويتولى قيادتها الشعب السوري نفسه. وعليه، فإننا نؤكد مجدداً دعمنا للتقدم المحرز في اجتماعات أستانا وجنيف، ونعرب عن أملنا الوطيد في أن تعيننا تلك الحوارات على تحقيق سلام نهائي ودائم في البلد.

**السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**

إننا ممتنون للسيد أوبراين على إحاطته الإعلامية. ونقدر تقديراً كبيراً العمل الذي يقوم به بأمانة العاملون في المجال الإنساني في الاضطلاع بولايتهم.

ونتيجة لمذكرة التفاهم المبرمة في أستانا في ٤ أيار/مايو بشأن مناطق التهدئة، فإن كثافة الاشتباكات المسلحة في سورية قد تقلصت إلى حد كبير. وهذه حقيقة اعترف بها كثيرون داخل سورية وخارجها. وتأكيد العكس هو تقويض متعمد لإنجازات عملية أستانا التي تؤتي نتائج ملموسة وتوفر الزخم في المفاوضات السياسية المعقودة في جنيف. ونعترم مواصلة عملية أستانا، ونحن ممتنون لقيادة كازاخستان في تقديم المساعدة السياسية والتنظيمية.

وفي الوقت نفسه، ندين تجدد القصف بقذائف الهاون للسفارة الروسية في دمشق في ٢٢ أيار/مايو، الذي أطلق من منطقة جوبر الخاضعة لسيطرة الإرهابيين. ومن المؤسف أن شركاءنا الغربيين ليس لديهم ما يقولون بشأن هذا اليوم. ونود لطفاً أن نطلب إلى شركائنا العمل مع الجهات التي يرفعونها للتأكد من وقف استهداف الدبلوماسيين الروس.

لقد لاحظنا التخفيف من الطابع الإنساني للتقارير. وبدلاً من التحليل الموضوعي للحالة الإنسانية، نشهد دعوات إلى إحالة مسألة سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية والحاجة إلى مناقشة مشكلة التعاون بشأن آلية تحقيق مربية للغاية. ينبغي للتقارير أن ترسم صورة أوسع نطاقاً للعمل الذي يساعد

إلا أن نشعر بالقلق من حقيقة أننا نشهد تزايداً في عدد الضحايا بين المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة التي تقودها الولايات المتحدة. إن كانوا يتكلمون لصالح الإنصاف والعدل، فلماذا لم يذكروا ذلك؟

لقد أشرنا إلى الطابع غير القانوني لهذه العمليات في عدة مناسبات. فهي تنتهك سيادة سورية وسلامته الإقليمية، التي شددنا عليها بقوة في العديد من قرارات مجلس الأمن. لا يمكننا أن نتفق مع نهج بعض شركائنا إزاء الحالات الإنسانية في المناطق الساخنة في الشرق الأوسط. إذ تطبق مجموعة من الأفكار عند النظر في سورية، ومجموعة من الأفكار المختلفة تماماً عندما يتعلق الأمر بالعراق، ومجموعة ثالثة لليمن. ماذا يعني ذلك؟ هل يعني ذلك أن أنواعاً مختلفة من الناس تعيش في الشرق الأوسط؟ هل هناك ثلاث طبقات مختلفة من المواطنين يعيشون هناك؟ لتوحي الصدق على الأقل.

لا بد أن أقول في الختام إنه بغض النظر عن مضمون جلساتنا، سواء كانت مهارات حادة أو لياقة دبلوماسية أسطورية، سيستغل شركاؤنا الغربيون هذه الجلسات العلنية لتوجيه اتهامات غير مبررة إلينا، تشارف حد الإهانة. والسؤال الوحيد الذي نسمة هو: ماذا على روسيا القيام به بشأن سورية؟ إن ما نفعله واضح وعلني ومعروف للجميع. إننا نقوم باستمرار بإطلاع المجلس على ما نقوم به. لماذا لا يطلع زملاؤنا مجلس الأمن على ما نقوم به بلدانهم للاقتراب من التوصل إلى تسوية سياسية؟

ندعو مرة أخرى أعضاء المجلس إلى الامتناع عن هذا النوع من الخطاب العقيم وغير المناسب الذي ينتهك أعضاء المجلس قواعده عند قيامهم باستفزازات غير مقبولة لدينا ولدى البلدان الأخرى. ونقترح بدلاً من ذلك التركيز على تقديم إسهامات محددة لإنهاء الحرب في سورية والمساعدة في إعادة إعمارها. ونحن على استعداد للعمل معاً بشأن ذلك.

على الآخرين إقامة علاقات عمل عادية مع الحكومة السورية. ونعتقد أن الثلاثي الإنساني في مجلس الأمن يمكن أن يضطلع بدور خاص هنا لأنه قرر العمل بشأن هذه المسألة الصعبة.

إن وصف الحادث الذي وقع في خان شيخون لا يمكن أن يصمد أمام التدقيق. وتتمثل المشكلة الرئيسية اليوم في أنه لا الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو آلية التحقيق المشتركة اتخذت الخطوات اللازمة للاضطلاع بولايتهم، بما في ذلك عن طريق إيفاد أخصائيين إلى خان شيخون وقاعدة الشعيرات الجوية، رغم أننا أثارنا المسألة معهما. دمشق مستعدة للعمل معهما ولكن تقرير الأمين العام (S/2017/445) لا يذكر كلمة عن ذلك بالرغم من أننا قد طرحنا هذا الموضوع.

وعلى صعيد آخر، يقول التقرير إن آخر طريق يؤدي إلى الغوطة الشرقية قد أغلق في أواخر نيسان/أبريل، ولكن قيل لنا منذ وقت طويل أن هذه المنطقة قد أغلقت تماماً. وصعوبات تسليم الإمدادات إلى ضواحي دمشق قد تفاقمت بشكل متعمد، عقب توجيه من المقاتلين المرتبطين بالجماعات الإرهابية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل رهن إشارتهم، بمن في ذلك ذوو الخوذ البيضاء، من أجل ممارسة المزيد من الضغوط على السلطات في دمشق.

لكن الأنشطة التي يضطلع بها ذوو الخوذ البيض معروفة جيداً للأمم المتحدة وفي المنطقة. وعلى سبيل المثال، تبين أن المستشفيات والعيادات التي زعم العديد من المنظمات غير الحكومية تدميرها سليمة وتعمل. وقد أتاح ممر الوافدين توفير الإمدادات الغذائية، مما تسبب في انخفاض أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية بدرجة كبيرة. إنه استمرار الاشتباكات فيما بين الجماعات غير القانونية الذي يعرقل النشاط الإنساني، ويتسبب في معاناة الأبرياء.

إلى متى يتعين علينا الانتظار قبل أن يقنع الذين يدعمون ويدربون المعارضة السورية المسلحة هؤلاء الناس؟ ولا يسعنا

مما سيتيح تدريجياً التوصل إلى نقاط مشتركة من أجل بلورة فصل سياسي جديد في سورية. ونعتقد أن عملية أستانا هي حاسمة أيضاً في سعينا إلى خفض مستويات العنف في الأراضي السورية. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها الدول الضامنة والرامية إلى توطيد وقف إطلاق النار وتوسيع نطاقه تدريجياً ليشمل أجزاء أخرى من البلد. غير أننا نشعر بالقلق لأن الأمم المتحدة لا تشارك في هذه المبادرة التي من شأنها أن توفر ضمانات باحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، مثل منع التشريد القسري وضمان حرية التنقل للدخول إلى ما يسمى المناطق الآمنة والخروج منها.

وبطبيعة الحال، فإن العملية السياسية وإنهاء الأعمال القتالية ليسا سوى مرحلتين فقط من المراحل التي ستضمن فتح صفحة جديدة في سورية. والخطوة الثالثة التي لها نفس القدر من الأهمية هي الجانب الإنساني. وعلى الرغم من بعض التحسن في إمكانية الوصول، فإننا لا نزال بعيدين جداً عن تحقيق نتيجة مشجعة، من شأنها أن تجعل تخفيف معاناة السكان المدنيين السوريين أمراً ممكناً. ويجب ألا ننسى الملايين من اللاجئين والمشردين الذين سيضطرون عاجلاً أم آجلاً إلى العودة إلى ديارهم أو ما تبقى منها. إننا نواصل الدعوة من أجل السماح بالوصول المستدام وبدون عوائق إلى جميع المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها بيد أن الهدف الذي يشكل أولوية ينبغي أن يكون رفع جميع عمليات الحصار، الأمر الذي ليس له مبرر في القرن الحادي والعشرين.

وترى أوروغواي أن حماية المدنيين في سورية وفي أية منطقة نزاعات أخرى تشكل أولوية مطلقة. ومن غير الأخلاقي التمييز بين المدنيين لأنهم يدعمون جانباً أو طرفاً آخر أو لأنهم يعيشون في منطقة معينة يسيطر عليها طرف أو آخر من تلك الأطراف. إن توفير العدالة لمئات الآلاف من الضحايا الأبرياء لهذا النزاع أمر ضروري لإحلال السلام الدائم في سورية، ومن

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أوروغواي.

منذ انضمامنا إلى مجلس الأمن في العام الماضي، أكد وفد بلدي أن من مسؤوليتنا، بوصفنا أعضاء منتخبين في المجلس، أن نعرض رأينا على أعضاء المجلس في جميع جلسات الإحاطة الإعلامية. وهذا ما يجعلنا سعداء جداً عصر اليوم، لأن جميع أعضاء مجلس الأمن الآخرين اختاروا الكلام علانية عن الحالة في سورية. ولا بد لي أن أعترف بأننا شعرنا بالمرارة هذا الصباح (انظر S/PV.7954) عندما ناقشنا اليمن - وهي مأساة إنسانية أكبر بكثير من حيث الحجم - حيث أعرب وفدان فقط عن رأيهما أمام أعضاء المجلس.

ونشكر وكيل الأمين العام السيد ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية الشاملة، ونحن نشكره مرة أخرى ونقرّ بجهوده المتواصلة وجهود فريقه المنتشر في الميدان في ظل ظروف صعبة، حيث يخاطرون بحياتهم يومياً محاولة مساعدة السكان المدنيين في سورية.

ولم يتبق لنا شيئاً يذكر نقوله بشأن النزاع السوري ولم يقال سابقاً في هذه القاعة. لقد كان موقف أوروغواي واضحاً ومتسقاً منذ أن أصبحنا أعضاء منتخبين في المجلس في العام الماضي؛ وإذا أعار الأعضاء اهتمامهم، فسوف يدركون بأن العبارات والتعابير قد سبق استخدامها في مناسبات عديدة في الماضي. بيد أن هدفنا الرئيسي يجب أن يكون هو التوصل إلى حل سياسي وأن يظل كذلك، مما سيجعل من الممكن وضع حد لهذه الأزمة، ووضع عملية انتقال سلمي في سورية على المسار الصحيح، عملية يتم التفاوض عليها من قبل جميع السوريين وبدعم من المجتمع الدولي.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نثق في المساعي الحميدة للمبعوث الخاص السيد ستافان دي ميستورا، بغية مواصلة جولات من المفاوضات بين الأطراف السورية في جنيف،

الصحية. وتتكرر هذه الممارسة في المدارس والأسواق وجميع أنواع الهياكل الأساسية المدنية. إننا ندين هذه الهجمات في سورية واليمن وفي أي مكان آخر تحدث فيه. وهي جرائم حرب ولا بد تحديد المسؤولين عنها وتقديمهم للعدالة.

وفي الختام، تؤكد أوروغواي أن التنفيذ الكامل والفعال لبعض التدابير، من قبيل توطيد وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، والتخفيف من العمليات البيروقراطية للوصول إلى الخدمات الإنسانية، يمكن أن يحدث تغييرا كبيرا في حياة الشعب السوري الذي يطالب المجلس باتخاذ إجراءات ملموسة على أساس شهري. ونحن على ثقة بأنه، كما حدث في مناسبات سابقة، يمكن للمجلس أن يتجاوز خلافاته وأن يضطلع بمسؤوليته عن السلام والأمن الدوليين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد منذر** (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أرجو أن يتسع صدرك لي للإدلاء بملاحظات بلادي على تقرير وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية.

اطلعت حكومة بلادي على التقرير الشهري التاسع والثلاثين للأمين العام (S/2017/445). وهي تعبر عن أسفها وقلقها تجاه استمرار معدي هذه التقارير في هجمهم الذي يعكس في نواح كثيرة منه مواقف حكومات بعض الدول وبعض الأطراف التي تتعمد تشويه الحقائق وإنكار الأسباب الرئيسية للأوضاع في سورية وللأزمة الإنسانية، والمتمثلة في ظهور وانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة بدعم وتمويل وتشغيل من حكومات دول معروفة.

وفي فرض ذات الحكومات - وبعضها للأسف أعضاء دائمون في مجلس الأمن - إجراءات اقتصادية أحادية الجانب على الشعب السوري بقصد ممارسة الضغط عليه، من خلال

أجل أن يتغلب هذا البلد وكل شعبه على أهوال هذه الحرب. وما دام أننا لا نستطيع كفاءة المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع منذ عام ٢٠١١، سيشتعر المسؤولون عنها بأنهم يستطيعون مواصلة ارتكابها والإفلات من العقاب. وهذا ينطبق على كل من سورية واليمن.

ولهذا السبب أيدت أوروغواي إنشاء آلية دولية محايدة مستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للمسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، وتأمل في أن تتمكن من بدء عملها في أقرب وقت ممكن. كما نؤيد طلب الأمين العام إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وبالمثل، يرى وفد بلدي أن الشيء نفسه ينبغي أن يتم مع الحالة في اليمن.

لقد كان شهر نيسان/أبريل صعبا للغاية بالنسبة للمدنيين السوريين، أولا، وقع الهجوم بالأسلحة الكيميائية في خان شيخون، وقبل بضعة أيام شن هجوم وحشي على المدنيين الذين يجري إجلائهم في إطار اتفاق البلدات الأربع. وما زلنا لا نعرف من الذي يقف وراء الحادثين، وهما جرمتا حرب. ونحن نثق بأنه سيتم تحديد هوية المسؤولين عنهما سريعا حتى يتسنى تقديمهم إلى العدالة. وفيما يتعلق باتفاقات وقف إطلاق النار المحلية، نكرر أن أي إجلاء يجري يجب أن يكفل أمن المدنيين، وتقديم المساعدة الإنسانية وتهيئة الظروف للأشخاص الراغبين في العودة إلى ديارهم، بأسرع ما يمكن.

إننا لا نزال نشهد، بعد مرور عام على اتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، تدمير المستشفيات والمراكز الصحية في سورية. ومما يثير السخط أن الأطراف قد تجاهلت التزاماتها، مما حرم آلاف الناس من حقهم في الرعاية الطبية وتسبب في وقوع المئات من الضحايا في صفوف العاملين في مجال الرعاية

تتيح الحكومة من خلالها الخيار للمسلحين بين إلقاء السلاح وتسوية أوضاعهم من دون أي ملاحظات قضائية أو المغادرة إلى مناطق أخرى. وهذا لا يشمل، في جميع الأحوال، المدنيين، في تلك المناطق الذين يستعيدون، بخروج هؤلاء المسلحين، حياتهم الطبيعية. ولا ندرك حتى هذه اللحظة ما الذي يقلق بعض كبار موظفي الأمم المتحدة في الأمانة من أن يستعيد السوريون بيوتهم وأمنهم وحياتهم الطبيعية.

تستهجن حكومة بلدي تبني معدي التقرير الكامل والمتحيز للرواية الأمريكية حول الاستخدام المزعوم لأسلحة كيميائية في خان شيخون. ولقد أوضحت الجمهورية العربية السورية مرارا وتكرارا موقفها المبدئي الرافض لاستخدام الأسلحة الكيميائية والمواد السامة باعتباره جريمة ضد الإنسانية وأمرًا مرفوضًا وغير أخلاقي لا يمكن تبريره تحت أي ظرف كان ولأي سبب كان وفي أي مكان كان. وتعيد التأكيد على أنها لم تستخدم هذه المواد في إطار حربها على الإرهاب، وأن حادثة خان شيخون كانت مفتعلة من قبل التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم جبهة النصرة، بتوجيه ودعم من حكومات دول بقصد اتهام الحكومة السورية باستخدامها.

ويصر معدي التقرير على تجاهل الآثار المريعة لعمليات القصف الجوي غير الشرعية التي يشنها ما يسمى بالتحالف الدولي، التي تستهدف البنى التحتية، بما فيها السدود والجسور والمشافي والمدارس والمنشآت النفطية. هذا إلى جانب ما بات معروفا في إطار هذا المجلس ولدى الرأي العام العالمي عن مقتل العشرات من المدنيين الأبرياء بسبب الغارات العشوائية لهذا التحالف في شمال وشرق سورية. وما يثير الاستهجان هو استمرار الأمانة العامة في الترويج لعمليات هذا التحالف وتغاضيها المتعمد عن حقيقة عدم شرعيته وخرقه لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، باعتباره لم يتم بناء على طلب من الحكومة السورية ولم يتشكل بناء على تفويض من مجلس الأمن.

حرمانه من مختلف متطلبات الحياة الأساسية الكريمة. وأشار في هذا السياق إلى أن حكومة بلادي قد وجهت صباح اليوم رسالتين متطابقتين إلى كل من الأمين العام ورئيس مجلس الأمن تتضمن ردها المفصل على هذا التقرير.

تستغرب حكومة بلادي إصرار معدي التقرير، الذي يفترض أن يركز على سبل معالجة الوضع الإنساني، على الاستمرار في إقحام مسائل وقضايا خارج إطار الملف الإنساني وبطريقة تخالف الحقائق القائمة على الأرض. وسمحوا لي أن أقدم عرضا لأهم ملاحظات حكومة بلادي على بعض تلك المغالطات.

ويصر معدي التقرير على توجيه رسائل سياسية تتبناها حكومات بعض الدول الأعضاء، ومن ذلك اتهام الحكومة السورية بمحاصر مناطق في سورية. إن الشعب السوري محاصر بأكمله ومستترف معيشيا وإنسانيا عبر التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي تفرضها حكومات دول أعضاء تتباكي هنا على الشعب السوري، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

أما المناطق التي تصنفها الأمم المتحدة بشكل مغلوطة على أنها محاصرة، فهي مناطق تحتلها جماعات إرهابية مسلحة وتفرض على سكانها حصارا من الداخل وتتخذهم دروعا بشرية، بل وتمنع عنهم المساعدات الإنسانية التي تدخل إلى تلك المناطق وتبيعهم إياها بأسعار خيالية ومثال حلب ما زال ماثلا أمامكم حتى هذه اللحظة. إن استخدام التقرير مصطلح التهجير القسري في توصيف المصالحات الوطنية التي يتم إنجازها في مناطق واسعة من الأراضي السورية، هو نهج خطير يعكس مواقف حكومات ما زالت تصر على تأمين الغطاء والحماية للمجموعات الإرهابية المسلحة في سورية. لقد أعادت تلك المصالحات الأمن والاستقرار والحياة الطبيعية إلى الكثير من المدن والقرى في سورية. وفي هذا الصدد، تشير حكومة بلدي إلى أن هذه المصالحات تقوم على عملية شفافة

واللوجستية المتعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية للمناطق غير المستقرة، وتؤكد أنها ملتزمة بكل ما تم الاتفاق عليه في سبيل إيصال المساعدات لمحتاجيها من المواطنين، بما فيها المواد الطبية، وبما يضمن الدقة في تحديد أعداد من تصلهم المساعدات وعدم وقوعها في يد الجماعات الإرهابية المسلحة. ونشير هنا إلى أن الحكومة السورية سهلت وصول أكثر من ١٥ قافلة إنسانية بموجب خطة القوافل الدورية لشهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، وهي مستمرة في العمل على تسيير المزيد من القوافل.

رابعا، لا يعترف معدو التقرير بالسلبات التي تعترى عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في سورية، حيث يتعمد ممثلوه التراخي في إجراءات تسيير القوافل، والتركيز على مناطق تدخلها المساعدات شهريا دون غيرها، مقابل رفض دخول مناطق تطلبها الحكومة السورية، وكذلك تقديم أرقام غير دقيقة لأعداد القوافل التي يتم تسييرها شهريا بهدف الإساءة لدور وجهود الحكومة السورية. ونشير، في هذا السياق، إلى أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومعدّي التقرير يتجاهلون عمدا القوافل التي يتم تسييرها بشكل مشترك بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري، ولا يدرجون الأرقام الحقيقية المتعلقة بالقوافل التي يتم تنفيذها بناء على موافقات سابقة ولا أعداد الذين يتلقون تلك المساعدات.

خامسا، أشار معدو التقرير إلى المأساة التي تعرض لها المدنيون الذين خرجوا من الفوعة وكفريا بطريقة سرديّة بعيدة تماما عن توصيف حجم تلك الجريمة، رغم أن التفجير الإرهابي الذي استهدف حافلاتهم في منطقة الراشدين في مدينة حلب، بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، قد أدى إلى سقوط العشرات من الأطفال والنساء، بالإضافة إلى تدمير العشرات من سيارات الإسعاف والحافلات التي لا تستطيع الحكومة السورية تعويضها بسبب الحصار الاقتصادي الذي تفرضه حكومات بعض الدول الأعضاء ضد سورية.

ما زال معدو التقرير يحاولون تبرير عدوان النظام التركي العسكري المستمر على سيادة الجمهورية العربية السورية ودعمه لبعض الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية. وفي ذات السياق، من المثير للاستغراب توصيف التقرير لإغلاق النظام التركي معبر نصيبين الحدودي بأنه مؤقت ولأسباب أمنية، رغم أنه مستمر منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ويستهدف زيادة معاناة المدنيين في محافظة الحسكة.

إن الحكومة السورية هي من يقدم، إلى اليوم، حوالى ٧٥ في المائة من حجم الاحتياجات الإنسانية. وترسيخا لسياستها الثابتة في دعم عمليات إيصال المساعدات وتلبية احتياجات المواطنين السوريين أينما كانوا ومن دون أي تمييز، تعاملت حكومة بلدي بإيجابية مع المقترحات التي قدمتها الأمم المتحدة والحكومة اليابانية، وذلك في سبيل تسهيل حركة القوافل الشهرية بشكل منتظم.

ونشير هنا إلى بعض الملاحظات المتعلقة بالشأن الإنساني:

أولا، تؤكد حكومة بلدي على ضرورة التزام الأمم المتحدة بالتنسيق معها من منطلق الشراكة والتعاون فيما يتعلق بمختلف جوانب العمل الإنساني وبعدم التعاطي أو الرضوخ لأجندات سياسية تتبناها حكومات بعض الدول الأعضاء أو لمطالب ومزاعم جهات أخرى يسميها معدو التقرير بشكل مغلوط على أنها سلطات محلية.

ثانيا، لا بد من إقرار معدّي التقرير بمسؤولية تنظيم جبهة النصرة الإرهابي والمجموعات الإرهابية المسلحة المتحالفة معه عن عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية من خلال استهدافهم للتجمعات السكانية الآمنة وقطعهم الطرق الحيوية وفرضهم الحصار على عدة مناطق واتخاذهم المدنيين دروعا بشرية.

ثالثا، ترفض حكومة بلدي الادعاءات والتهامات الموجهة لها من قبل معدّي التقرير فيما يخص المسائل الإجرائية

والتوصل إلى حل سياسي أساسه الحوار السوري السوري، بقيادة سورية بدون أي تدخل خارجي ودون شروط مسبقة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

بما أن هذه الجلسة هي الجلسة النهائية التي تعقد تحت رئاسة أوروغواي لمجلس الأمن، أود أولاً أن أشكر زملائي في البعثة الدائمة لأوروغواي لدى الأمم المتحدة. وبدون دعمهم، ما كنا لنتمكن من تحقيق الكثير خلال رئاستنا. إن الموظفين في البعثات الدائمة الذين لا نراهم، هم الذين يمكنهم الممثلين الدائمين ونواب الممثلين الدائمين من القيام بمهامهم. فهم يقدمون دعماً تشد الحاجة إليه، يوماً بعد يوم، على مدار السنة، ولكن بصفة خاصة عندما يتولى بلد رئاسة المجلس. وأتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل منهم.

ثانياً، أود أن أشكر جميع الممثلين الدائمين الحاضرين ووفودهم، على تسهيل عملنا قدر الإمكان هذا الشهر. وأود أيضاً أن أشكر أمانة المجلس على الدعم التقني والتنظيمي اللذين توصلت إليهما. وأشكر أيضاً أفراد الأمن الذين لا نراهم ولكنهم مع ذلك جزء من عملنا. وأود أن أشكر مهندسي الصوت، وجميع الموظفين العاملين في القاعة وغرفة المشاورات. وأخيراً، وليس آخراً، أود أن أشكر المترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين الذين لا غنى عنهم على الإطلاق لعملنا.

وأنا أعلم أنني أتكلم بالنيابة عن مجلس الأمن بأسره متمنياً حظاً موفقاً لدولة بوليفيا المتعددة القوميات خلال توليها رئاسة المجلس في شهر حزيران/يونيه.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٠٥.

وسادساً، يستمر معدو التقرير في الترويج للمساعدات عبر الحدود التي يقع معظمها في يد الجماعات الإرهابية المنتشرة في المناطق التي تصلها هذه المساعدات.

ما زال الشعب السوري ضحية لما يجري دخل هذا المجلس من نفاق وكذب تمارسه ذات المجموعة من الدول التي لا تريد العمل على وضع حد نهائي للأزمة في سورية، بل تريد الاستمرار في إدارة الإرهاب والاستثمار فيه والاستثمار في المجموعات الإرهابية المسلحة وفرض الحصار الاقتصادي على الشعب السوري.

وهنا أقول للمندوبة الأمريكية التي تزعم اليوم أنها تتحدث بلسان لاجئ سوري في تركيا، إننا هنا نتحدث بلسان ملايين السوريين داخل سورية وخارجها، والذين يطلبون من حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وحكومات الأنظمة التي تدعم الإرهاب في سورية أن يتوقفوا عن استغلال الأزمة في سورية لتحقيق غايات سياسية تخصهم هم ولا تخص السوريين، وأن يرفعوا الحصار الاقتصادي الذي يفرضونه على الشعب السوري، وأن يتوقفوا عن قصف المدن والقرى السورية وتدمير البنى التحتية فيها، وقتل المدنيين بذريعة محاربة داعش، وأن يتوقفوا عن اختلاق تلك القصص الوهمية التي تشبه الأفلام الهوليوودية الرخيصة. وهنا أذكر المندوبة الأمريكية وزميلتها الفرنسية أن وسائل الإعلام في بلديهما قد شككت في ما عرضته الحكومتان الأمريكية والفرنسية من أدلة مزعومة ومختلقة عن الوضع في صيدنايا أو في خان شيخون، غير أن أحداً لم يشكك في قتل طائرات ما يسمى التحالف الدولي لمئات المدنيين الأبرياء في سورية والعراق.

ختاماً، سيواصل بلدي سورية دوره البناء لإنجاح اجتماعات أستانا وجنيف، في إطار انخراطها بكل جهد حقيقي يسعى إلى وقف نزيف الدم السوري، والقضاء على الإرهاب